جامعة مؤتة
كليّة الدراسات العليا

نقـــــــــــد النُّحـــــــــاة للقُـــــــــــرّاء

إعداد الطالب:
مراد غالب الذنيبـــات

إشراف:
الأستاذ الدكتور "سيف الدين" طه

رسالـــة مقدمـــة إلى كليّة: الدراســـات العليـــــــــا
استكمالاً لمتطلبـــات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغويّة/ قســـم اللغـــة العربيـــــة

جامعـــة مؤتـــــة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مراد غالب الذنيبات الموسومة بـ:

نقد النحويين للقراء

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **دكتوراة في اللغة العربية**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د.سيف الدين طه الفقراء		٢٠١٥/١٢/٣٠	مشرفاً ورئيسا
د.جزاء محمد المصاروة		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضواً
د.عادل البقاعين		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضواً
أ.د.زيد خليل القرالة		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 03/ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إليكما كما ربيتماني صغيراً ، أمي وأبي

إليكما يا سندي وعوني، أخويّ لؤي ومحمد

إليكن أخواتي العزيزات

لك يا رفيقة دربي، زوجتي الغالية،

إليكما يا فلذتي كبدي، لجين وغالب

لكم جميعاً أهدي هذا العمل

مراد غالب الذنيبـــات

الشكر والتقدير

وبعد نهاية هذا العمل الذي لم يكن لينجز ويصبح على ما هو عليه لولا الاستعانة بأصحاب الفضل، فاستحقوا بذلك مني الشكر والتقدير، فالشكر من قبل ومن بعد لصاحب المنّة والفضل، رب العالمين، {رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}[1].

ثم أتوجه بالشكر الجزيل وعظيم التقدير للجنة المناقشة الأكارم: الدكتور جزاء المصاروة ، والدكتور عادل البقاعين، والدكتور زيد القرالة ، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وتكبدوا الجهد والوقت، لسدّ ثغراتها، وتقويم اعوجاجها.

والشكر موصول أيضا إلى كلّ أصدقائي وزملائي وكلّ من أسهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، ومن جوانبه العلميّة والمعنويّة. والحمد لله ربّ العالمين.

مراد غالب الذنيبـــات

(1) سورة النمل، الآية (19).

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
الملخص باللغة العربيّة	د
الملخص باللغة الإنجليزيّة	هـ
المقدمة	**1**
التمهيد: نشأة النقد اللغوي	**7**
نشأة نقد للقرّاء	12
نقد النّحاة للقرّاء	17
أسباب الاختلاف بين النّحاة والقرّاء	30
الفصل الأول: تغليط النّحاة للقرّاء وتخطئتهم	**35**
1.1 مفهوم الغلط	35
2.1 مفهوم الخطأ	36
3.1 جوانب الغلط والخطأ عند القرّاء	36
الفصل الثاني: تلحين النّحاة للقرّاء	**20**
1.2 مفهوم اللحن	20
2.2 جوانب اللحن عند القرّاء	52
الفصل الثالث: وصفُ القرّاء بالوهم، وقراءاتهم بالضعف والقبح والشذوذ وما جرى مجراها	**68**
1.3 مفهوم الوهم والضعف والقبح والشذوذ	68
2.3 جوانب الوهم والضعف والقبح والشذوذ	70
الخاتمة	86
المصادر والمراجع	89

الملخَّص

نقد النّحاة للقراء

مراد غالب الذنيبات

جامعة مؤتة، 2015

تهدف هذه الدراسة إلى بحث النقد اللغوي، الذي وجّهه النّحاة واللغويون إلى القرّاء، واحداً من أهم أسباب الطعن في القراءات القرآنيّة، وتحديد أسبابه ومسوغاته، وجاءت الدراسة في مقدمة: عُرِض فيها دوافع الدراسة، وأهدافها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة، ثم تمهيد: دُرِس فيه مصطلحات الطعن وأسبابه، ومسوغاته، تلاهما ثلاثة فصول، حوى الأول منها حكمي الغلط والخطأ عند القرّاء، وتحديد مفهوميهما، والفرق بينهما، وذكر نصوص التغليط عند النحاة، ثم تحديد جوانب الغلط والخطأ عند القرّاء، وحجة النّحاة فيها، ثم حجة من رد عليهم من علماء القراءات. وفي الفصل الثاني جاء الحديث عن حكم اللحن عند القرّاء، وتحديد مفهوم اللحن، ومصطلحاته، وجوانب اللحن عند القرّاء، وحجج النّحاة في تلحين القرّاء وحجة من رد عليهم، أمّا الفصل الثالث، فحوى أحكام الرد مثل: الوهم، والضعف، والقبح والشذوذ، وما جرى مجراها، وجاء فيه توضيح مفاهيم هذه المصطلحات، والفرق بينها، ودراسة جوانب الوهم، والضعف، والقبح، والشذوذ، عند القرّاء.

وانتهت الدراسة بخاتمة، أُجمل فيها ما توصل له البحث من نتائج، وتوصيات. ثم تلا الخاتمة ثبت بالمصادر والمراجع التي أفادت منها الدراسة.

Abstract

The Syntactitians' Criticism of the Reciters of The Holy Quran

Morad Thinabat

Mutah University, 2015

This study aims to examine the linguistic criticism, made by the grammarians and linguists, to the reciters of the Holy Quran as one of the most important causes for the negative criticism that encounters the Quranic recitations in order to determine the justifications and reasons beyond it.

The introduction presents the reasons, objectives, methodology ,and the previous studies. This is followed by a preface which studies the main concepts that relate directly to negative criticism; in addition to the reasons and motives behind it. The study contains three chapters arranged as follows:

Chapter one includes a judgement about the concepts of error and mistake made by the reciters, determines the two different concepts, the dissimilarity between them. It also accounts for the syntactitians texts that mistake reciters, determines the aspects of error and mistake of the reciters, and the argument of both the grammarians and that of the recitation scientists.

Chapter two accounts for the concept of Solecism or Barbarism (El-lahnu) according to reciters; its judgement, definition, different concepts, the areas of solecism, and finally the argument of both the syntactitians and of their opponents towards the reciters.

Chapter three contains the rules for the defence such as: misconstruction, weakness, rudeness, irregularity, and so on. It explains these concepts, the differences between them ،and their various aspects from the reciters of the Holy Quran.

The conclusion summarizes the findings of the research and recommendations followed by the references and the resources used in this study

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأصلي، وأسلم على النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد،

فتمثل اللّغة مظهرا من مظاهر الحضارة البشريّة، إذ تقاس الحضارات والأمم بمدى تلقّيها لما ينتجه الفكر الإنساني في مختلف حقول المعرفة، لذا كان من الطبيعي أن تنصبّ عناية العلماء نحو اللّغة من أجل الحفاظ عليها، والارتقاء بها، وتخليصها مما قد يعلق بها من شوائب عبر سيرورة التاريخ والزمان.

ولعلّ العربيّة من أوفر اللغات حظّا بين اللغات، فقد اجتمع لها من قدسيّة النزول وإعجاز البيان أن تتفرد بالقدر الأكبر من الرعاية والدراية، لما كانت تحمله في نفوس أبنائها من قدسيّة، ولا تزال بحراً زاخراً بالمسائل والقضايا اللّغويّة التي تثير انتباه أبنائها؛ للوقوف على جوانبها المختلفة، وتطبيق قواعد العربية على نصوص عربيّة أصيلة سواء أكانت في القرآن الكريم وقراءاته المتنوّعة، أم ما يناظرها من كلام العرب.

وقد كان مما طُرح في إحدى مواد دراسة الدكتوراه، مسألة التقويم اللغوي، والحكم بالغلط عند اللغويين، وما قام به بعض اللغويين من تغليط للقرّاء، ووصفهم بالغلط واللحن والوهم، وضعفهم في العربيّة وأساليبها، ووصف قراءاتهم بالقبح، والرداءة، والشذوذ، وكذلك الخلاف اللغويّ الذي نشأ منذ البداية الأولى للتقعيد، بين القراء والنحاة حول اختلاف القراءات القرآنية وما هو الصواب فيها؟ وما هو الخطأ؟ وهل يجوز تخطئة القراءة القرآنية أم أنها سنة متبعة؟ لا يجوز الطعن فيها بأي حال من الأحوال؟

فهيّج هذا الموضوع في نفسي بعض الفضول العلمي، وكثيراً من الأسئلة المتشابكة، وشعرت أنّه لا بدّ لهذا الموضوع من دراسة وافية وشافية؛ للوقوف على الأسباب التي جعلت اللغويين يتجرأون على الطعن في القرّاء والقراءات، ولاسيما أنّ لهم في قلوبنا وعقولنا ما للقرآن الكريم من قداسة وتنزيه، ونظراً لوجود دراسات

عن هذا الموضوع، وتشعب تفصيلاته، رأيت أن يكون التركيز على دراسة الطعون في القرّاء، واحداً من أهمّ أسباب الطعن في القراءات القرآنية.

وبعد أن بدأت مسيرة البحث، وحاولت تحصيل مصادره ومراجعه، وجدت أنّ عدداً كبيراً من الباحثين طرق هذا الباب، وكتب في هذا المجال، أو قريبا منه. وممن قاموا بدراسته: عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وقد خصص جزءاً منه للحديث عن القراءات المتواترة التي تعرضت للطعن، ولكنّه ذكر الطعون ولم يرد عليها، وياسين جاسم المحيميد في بحث له باسم (تلحين النحويين للقرّاء)، أعاد فيه ما قاله عضيمة، إلا أنّه قدم ردوداً على اللغويين الذين طعنوا في القراءات. وشعبان صلاح في كتابه (مواقف النّحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، إذ كان يعرض مثالاً أو مثالين، دليلا على طعن النّحاة في القراء. وعلي الهروط في بحث له بعنوان: (أبو حيان الأندلسي والطعن في القراءات)، والتزم بالقراءات التي ردّ أبو حيّان على تغليطها. ومحمد عارف عثمان الهرري في رسالة له بعنوان (القراءات القرآنية المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه)، ذكر فيها القراءات التي غلطها ابن جرير. وسالم محمد محمود أحمد في بحث له باسم: (القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه السبعة) واختص بالقراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط، وعبدالله خلف صالح وإبراهيم عطية صالح (تخطئة الفراء للقراء دراسة لغوية ونحوية) تناولا فيه موقف الفرّاء من القرّاء والقراءات، وأهم الأسس التي اعتمد عليها في تغليطه للقرّاء، وأكرم علي حمدان (كتب الاحتجاج والصراع بين القرّاء والنّحاة).

وخلود بنت طلال الحساني: في رسالة لها باسم (مطاعن اللغويين والنّحويين في القراءات السبع)، وقد عرضت فيها نشوء القراءات، وتعريفها، وترجمة القرّاء، بإسهاب، وقسمت الفصول، فيها بإفراد كلّ باب لقارئ؛ مما أدّى إلى تكرار واسع لكثير من القراءات التي قرأها غير قارئ. وغدير بنت محمد الشريف في رسالة لها باسم (مطاعن المفسرين في القراءات المتواترة) وقد أسهبت كثيراً في التعريف بمصطلحات البحث من تعريف بالقراءات، والتعريف بالطعن وتاريخه، والتعريف

بعلم التفسير والمفسر، والعلاقة بين التفسير والقراءات، وترجمة القرّاء؛ وترجمة مؤلفي الكتب التي أخذت منها؛ مما ضخم الرسالة حتى تجاوزت صفحاتها الألف، إلا أنّ المادة العملية فيها كانت مكررة عما قاله من كتب قبلها في هذا المجال..

وقد اشتركت هذه الدراسات جميعها، في لوم النّحاة، والتشنيع بمن قال بغلط القرّاء، واتفقوا على أنّ القراءة القرآنية لا تُغلّط ولا يُغلّط قارئها، وكاد يصل بهم الأمر إلى تكفير النّحاة الذين نقدوا القراءات.

وفي ظلّ هذا الزخم الهائل من الدراسات في هذا الموضوع، فقد لملمت أوراقي وقررت الانسحاب، كوني توصلت إلى أنّ هذا الموضوع قد استهلك، ولم أجد فيه زيادة من أحد. إلا أنّ كثرة قراءتي حول هذا الموضوع وخاصة ردود الباحثين على اللغويين الذين طعنوا في القرّاء، إلى أن وصل بهم الأمر إلى تكفيرهم، وإخراجهم من الملة، أثارت في نفسي تساؤلات عديدة: فهل حقا وصل بعض اللغويين حد الكفر بطعنهم في لقراء؟ كيف يمكن ذلك وقد طعن في القرّاء والقراءات أعلام في الدين، بعضهم من الصحابة رضوان الله عليهم، لهم مكانتهم الخاصة بين الصحابة كعائشة، وابن عباس وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم أجمعين، ومنهم أعلام في التفسير، كالطبري والزمخشري، وأعلام في الفقه كأحمد بن حنبل؟ وأكثر من ذلك فقد نقد القرّاء بعضهم بعضاً، فإذا عددنا من نقد منهم كافراً أو فاسقا، فكيف يمكننا قبول قراءته في الجانب الآخر؟ والأدهى من ذلك أنّ من سبّع السبعة ونقل عنهم القراءة، خطّأ بعض القرّاء وغلّط بعضهم.

فتكوّن لديّ وجهة نظر أخرى مغايرة لما جاء في الدراسات السابقة، لكنّني خشيت المحظور الديني، أو أن أقع في الحرام، فمكثت زمنا طويلا باحثا عن أدلة تثبت وجهتي الجديدة، فعدت مرة أخرى إلى كتب التراث، باحثا هذه المرة عن أسباب الثورة على النّحاة، فهل فعلاً أخطأ النّحاة بنقدهم للقرّاء؟ والحق إنّها كانت مرحلة دقيقة وحرجة، إلا أنّ الحرج أخذ يتلاشى شيئاً فشيئاً، عند قراءتي لكثير من كتب التراث ولم أجد فيها هذه الثورة على النّحاة، أو إنكاراً لما قاله النّحاة، ولم ألمح فيها تلك القداسة التي ألبسها المتأخرون للقرّاء.

فبحثت عن أول قضية توجب القداسة للقرّاء وتمنع الطعن فيهم، وهي قضية التواتر عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– فكان الرأي عند السلف أنّ القراءات سواء أكانت سبعية أم عشرية أم غير ذلك، ليس بالضرورة أن تصل بجميع حروفها وأداءاتها اللغوية حد التواتر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فمنهم من لم يتحدث عن تواترها البتة، ومنهم من قال بعدم تواترها، ومنهم من قال بتواتر بعض حروفها وعدم تواتر بعضها الآخر، إلى أن جاء ابن الجزري، الذي قال أولا بتواتر القراءات السبع عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وعدم جواز الطعن فيها، ولكنّه بعد ذلك اعتذر عن هذا الرأي، وتبنّى رأياً آخر يقول: إنّها قد لا تكون متواترة عن الرسول وأنّ التواتر لا يعني تواتر جميع حروفها، ولكنّ من جاء بعده من المتأخرين أخذوا برأيه الأول ورووه ، وضربوا برأيه الثاني عُرض الحائط،؛ فثارت بذلك الثائرة على النّحاة وانطلقت الحملة الغاشمة عليهم، إلى أن وصل الحدّ عند بعضهم أن يرفض كل أسلوب نحوي لم يرد في القرآن الكريم، وكأنّ القرآن الكريم نزل ليكون كتاب نحو، أو أنّه حصر بين دفتيه كل الكلام العربي وجميع الأساليب النّحوية.

فقد يكون من أهم أسباب نشوء النحو العربي المحافظة على القرآن الكريم إلا أنّ هذا لا يعني أنّ النّحو انحصر بما في القرآن الكريم. ومقابل ذلك لا بدّ للنّحو حتى يكون ضابطاً ومنطقياً أن يكون له حدود تحده، ووضع تلك الحدود يتطلب الاستغناء عن كثير من القضايا التي لا تندرج تحت الكثير المستفيض، حتى لو كانت صحيحة، وقد سبقهم عثمان بن عفان –رضي الله عنه– باستغنائه عن كثير من القراءات الصحيحة التي لا مجال للطعن فيها، ليمنع الفوضى بين المسلمين.

وقد أفادت الدراسة من جملة من المصادر والمراجع، نذكر منها أمّات كتب النّحو مثل: الكتاب لسيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد، وكتاب الأصول في النحو لابن السراج، وكتاب إعراب القرآن للنحاس، وكتابي الخصائص والمنصف لابن جنيّ، وكتاب مسائل الخلاف للأنباري، وغيرها من كتب النحو، وأفادت من كتب التفسير مثل: كتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب معاني القرآن للأخفش، وكتاب الكشاف للزمخشري، وكتاب البحر المحيط لأبي حيان، وغيرها من كتب التفسير،

وأفادت أيضاً من كتب القراءات القرآنية مثل: كتاب السبعة لابن مجاهد، وكتاب معاني القراءات للأزهري، وكتاب المحتسب لابن جني، وكتاب النشر لابن الجزري، وغيرها من أمّات الكتب في القراءات.

وأفادت الدراسة كذلك من جملة من الكتب والأبحاث الحديثة مثل: كتاب (من أسرار العربية) لإبراهيم أنيس، وكتاب (فصول في فقه اللغة)، لرمضان عبد التواب، وكتاب (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي) لعبد الصبور شاهين، وأبحاث ودراسات عدة مثل: بحث لسيف الدين الفقراء باسم: (مخالفة القياس الإعرابيّ في باب العطف بين الغلط والتّأويل) وبحث لأكرم حمدان، باسم (الهمز بين القرّاء والنّحاة)، ورسالة ماجستير في جامعة أمّ القرى، لتهاني بنت محمد بن محمود السندي، باسم (الإدغام بين النّحاة والقرّاء)، وبحث لإبراهيم يوسف السيد في المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها بعنوان: (ظاهرة إسكان المتحرك في أواخر الكلمات بين القراء والنّحاة).

ومراعاة لحسن التقسيم، فقد قسمت الدراسة إلى: تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، ثم ثبت للمراجع والمصادر، واشتمل التمهيد على أوليات النقد اللغوي، ونشأة نقد النّحاة للقرّاء، والأسباب التي حدت بالنّحاة لنقد القراء.

وجاء في الفصل الأول وصف النّحاة للقراء بالغلط، والخطأ وتضمن تعريف الغلط والخطأ لغة واصطلاحا، وإدراج نماذج من القراءات وصف فيها النّحاة القرّاء بالغلط، أو الخطأ، والتعليق عليها.

وفي الفصل الثاني كان الحديث عن اللحن عند القرّاء والحالات التي وصف فيها النّحاة القراء باللحن وتضمن تعريف اللحن لغة واصطلاحاً، ونماذج من القراءات، والرد عليها.

أمّا الفصل الثالث فكان الحديث فيه عن وصف القرّاء بالوهم، والضعف، والقبح، والرداءة، وما جاء بمعناها، وتضمن تعريف هذه المصطلحات والفرق بينها، وجوانب الوهم، والضعف، والقبح، والشذوذ عند القرّاء.

وتضمنت الخاتمة أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

وقد قامت منهجية البحث على استقراء كتب التراث، واستخراج القراءات التي نقدها النّحاة، وتوثيقها من كتب القراءات، ثم ذكر نصوص النّحاة في نقدها، بناء على التسلسل الزمني للنّحاة، ثم ذكر ردود من دافع عن القراءات وذكر نصوصهم، بالتسلسل الزمني لهم، وبعدها تعليق قد يتوافق مع اللغويين والنّحاة في نقدهم، وقد يختلف معهم ويقف في صفّ من ردوا عليهم.

وفرض هذا الكم من الدراسات في هذا المجال، أن تكون هذه الدراسة مختصرة ومقتضبة، تركز جهودها على نقد القرّاء، وحجج الفريقين وأسباب النقد ومسوغاته، ولم تلتفت الدراسة إلى ترجمة أيّ من القراء أو النّحاة، ولم تلتفت إلى تحديد المصطلحات والمقارنة بينها، كما أنّها لم تعن بالمفارقة بين مصطلحات القراءات، والتمييز بينها. إنّما اقتصرت على جانب واحد وهو رمي النّحاة القرّاء بالغلط أو اللحن، دون تعصب أو تحيز لأيٍّ من الفريقين.

وأسأل الله ربّ النّاس، ملك النّاس إله النّاس، أن أكون قد وفقت في طرحي هذا، وأستغفره تعالى من الزلل والخطأ، وأتقدم باعتذاري الشديد لعلمائنا، وشيوخنا الأفاضل الذين كان لهم الفضل والسبق في هذه العلوم، إن خانني التعبير وأنا أناقش رأياً لواحد منهم فإنّ للقلم زلة قد تقع دون قصد.

التمهيد

نشأة النقد اللغوي

لم يقتصر النّقد والتغليط اللغوي على القراءات القرآنية فحسب، بل نشأ مبكراً في بيئات عربيّة لعربٍ خُلَّص، موثوق بعروبتهم ويستشهد بأقوالهم. وكانت بداية النقد اللغوي منذ أقدم العصور، إذ نقد طرفة بن العبد خاله المتلمس في قوله[1]:

وقَدْ أتَنَاسَى الهَمَّ عِنْد احْتِضَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مُكْدَمِ

والصَّيعريّة: سمة النوق، فجعلها صفة للفحل، وسمعه طرفة وهو صبي ينشد هذا البيت، فقال: استنوق الجمل! فضحك الناس[2].

وأوردت كتب اللغة[3] عن النبي –عليه الصلاة والسلام– أنّه سمع رجلاً يلحن في حضرته، فقال: " أرشدوا أخاكم فقد ضل"[4].

وقد وردت إشارات واضحة في عباراتٍ للخلفاء الراشدين تدلّ على وجود اللحن، ونقد هذا اللحن، مثل قول أبي بكر –رضي الله عنه–: "لقد عُلّمتم لو تعلمون، قُل: وعافاك الله" عندما وجد رجلاً يحمل ثوباً وسأله أتبيع الثوب فقال الرجل لا عافاك الله[5]. وقول عمر –رضي الله عنه– للحصين بن أبي الحر: "قنّع كاتبك سوطاً" عندما لحن في حرف[6]. وروي عنه أنّه مرّ على قوم يسيئون الرمي

---

(1) طرفة، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، 2002، 5/1.

(2) ابن عبدربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1404هـ، 206/6.

(3) قمت بتخريج هذه الرواية من كتب الحديث، ولم أجدها في متون هذه الكتب، وربما تكون هذه الرواية غير صحيحة.

(4) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 341/2.

(5) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، 1998، 261/1.

(6) الجاحظ، البيان والتبيين، 261/1.

فقرعهم، فقالوا: (نحن متعلمين)، فأعرض مغضبا وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم[1]. وكان ابن عمر يسمع بعض ولده يلحن فيضربه[2].

ومن صور النقد ما وقع بين الحجاج ويحيى بن يعمر حين سأله الحجاج: أتجدني ألحن؟ وأخبره عن لحنه في قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ}[3] برفع أحب وهي منصوبة[4]. ولعلّه من كثرة المتعاطفات المرفوعة، نسي وجود كان ورفع.

وكان شعر الفرزدق مادة خصبة للنقد اللغوي، ومن ذلك بجرّه كلمة (ريرِ)، في قوله:

عَلَى عَمَائِمِنا يُلقَى، وأرْحُلِنا عَلَى زَواحِفَ تُزجَى، مُخُّها رِيرِ[5]

وحقها الرفع، فقال له ابن أبى إسحاق: أسأت، إنّما هو «ريرُ»، وكذلك قياس النّحو في هذا الموضع... فلما ألحّوا على الفرزدق قال: "على زواحف نزجيها محاسير"[6].

---

(1) الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، 17/1.

(2) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990، 116/4.

(3) سورة التوبة، الآية (24).

(4) الحموي، معجم الأدباء، 2836/6.

(5) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، 90/1، وهي في الديوان نزجيها محاسير، الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، 190.

(6) المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين سمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995 134/1، وانظر الفرزدق، الديوان 190.

ومن أمثلة نقد الفرزدق كذلك نقده في نصبه كلمة (موالي) في قوله[1]:

فَلَو كَانَ عبدُ اللهِ مَولىً هَجَوتُه ولكنَّ عبْدَاللهِ مَولىً مَوالِيا

وحقها الجر. وكذلك نقده في رفع كلمة (مجلّف)، في قوله[2]:

وَعَضٌّ زَمَانٍ، يا ابنَ مروانَ، لم يدع مِنَ المالِ إلا مُسحَتاً، أَو مُجَلَّفُ

وهي منصوبة، ونقده أيضاً في قوله[3]:

غَدَاةَ أحلَّت لابن أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

إذ نصب (عبيطات)، ورفع (الخمر) وهي معطوفة عليها[4].

ومما يدل على وجود اللحن قول ابن فارس: "وقد كان النّاس قديما يجتنبون اللحن فيما يكتبونه، أو يقرأونه، اجتنابهم بعض الذنوب، فأمّا الآن فقد تجوزوا حتى إنّ المحدّث يحدّث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن فإذا نبّها قالا: ما ندري ما الإعراب وإنّما نحن محدّثون وفقهاء"[5]. "وقال بشر بن مروان، وعنده عمر بن عبد العزيز، لغلام له: ادع لي صالح. فقال الغلام: يا صالحا. فقال له بشر: ألق منها ألف. قال له عمر: وأنت فزد في ألفك ألفا"[6].

ومع نشأة النحو العربي، يحكم الخليل بالغلط على استعمالات لغوية، ولهجات عربية فصيحة، ومن ذلك: "قال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أنّ الضبَّ واحد، والجحر جحران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر

---

(1) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 90/1.

(2) الفرزدق، الديوان، 386، القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، حققه وضبطه محمد علي البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت. 699/1.

(3) الفرزدق، الديوان، 225، المبرد، أبو العباس محمد بن اليزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997، 290/1.

(4) عتيق، عبدالعزيز، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ص182-183.

(5) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي/ الصاحبي في فقه اللغة، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1997، ص35.

(6) الجاحظ، البيان والتبيين، 146/2.

بعدّة الأوّل وكان مذكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة؛ لأنّ الضباب مؤنثة، ولأنّ الجحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فغلطوا"[1]. وقوله: "والسُّرِّيَّةُ على فُعلِيّة: من تَسَرَّرْتَ، وغَلِطَ من يقول: تَسَرَّيْتَ"[2].

والقول نفسه مع سيبويه الذي كانت عنده الأحكام بالغلط والخطأ، وما يرادفها من مصطلحات أضعاف ما ذكره الخليل"[3]. ومن ذلك قوله: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان"[4] وقوله: "وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون "ادعِه" من دعوت، فيكسرون العين، كأنّها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنّها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: ردّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنّما هو غلطٌ"[5] وقوله: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنّهم توهموا أنّ مصيبة فعيلةٌ وإنّما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب"[6].

وتبعهما في ذلك الفرّاء فقد ورد عنه أنّه غلط بعض لغات العرب، ومن ذلك قوله: "وربما قال بعض العرب: عِدله، وكأنّه منهم غلط؛ لتقارب معنى العَدل من

---

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1988، 437/1.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي مخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت، 190/7.

(3) الفقراء، سيف الدين طه، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب، بحث مقبول للنشر، 2015، مجلة جامعة الشارقة، ص2.

(4) سيبويه، 155/2.

(5) سيبويه، 160/4.

(6) سيبويه، 356/4.

العِدل"[1] وقوله: "فهو من غلط تغلطه العرب فتقول: حلأت السَّويق، ولبأت بالحجّ، ورثأت الميت"[2].

وقد برزت هذه الظاهرة عند النّحاس، جليّة في كتابه إعراب القرآن ومن ذلك قوله: "وناس من بني بكر بن وائل يقولون: عليكِم فيكسرون الكاف كما يكسرون الهاء؛ لأنّها مهموسة مثلها، وهي إضمار كما أنّ الهاء إضمار، وهذا غلط فاحش؛ لأنّها ليست مثلها في الخفاء"[3] وقوله: "ومن أبدل من الهمزة قال المنشوون والمستهزوون، قال أبو جعفر: وهذه لغة رديئة شاذّة لا توجد إلّا في يسير من الشعر[4]، وكذلك قوله: "وإنّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذّ وهو قولهم، هذا جحر ضبّ خرب"[5].

وقد رصد الفقراء الأحكام النقديّة عند بعض العلماء، فقد ورد حكم الغلط عند الخليل، في كتاب العين ما يقارب (50) مرة[6]، وفي كتاب سيبويه، ورد الحكم بالغلط ما يقارب (20) مرة، وتكرر مصطلح الخطأ (22) مرة، والتوهم (9) مرّات، ويتجاوز مصطلحا الغلط والخطأ معا (300) مرة، في كتاب إعراب القرآن للنحاس[7].

فالنقد اللغويّ معروف عند العرب في بيئاتهم البدائية، وفي أوج فصاحتهم، وشواهده كثيرة ومتعددة، تفوق ما ذكر سالفا بأضعاف عديدة.

---

(1) الفرّاء،أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشبلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت، 320/1.

(2) الفرّاء، معاني القرآن، 216/2.

(3) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 21/1.

(4) النحاس، إعراب القرآن، 228/4.

(5) النحاس إعراب القرآن، 109/1.

(6) الفقراء، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب، ص8.

(7) الفقراء، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب ، ص6.

وقد أفرد الجاحظ في كتابه البيان والتبيين باباً للحن، وذكر فيه مواضع وقع فيها بعض العرب في اللحن[1]، وكذلك أفرد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابين مستقلين لسقطات العلماء،[2] وأغلاط العرب[3] والأمر ذاته مع السيوطي في كتابه المزهر[4].

نشأة نقد القرّاء:

لم يكن النقد الموجّه للقرّاء مقتصراً على النّحاة، فقد برزت هذه الظاهرة منذ العهد الأول للإسلام، ومن كبار الصّحابة، وفصحائهم، ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث عائشة –رضي الله عنها– في ردِّ قراءة (كُذِبوا) بالتخفيف من قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهم قَدْ كُذِبُوا }[5]، فعن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة –رضي الله عنها– قالت وهو يسألها عن قول الله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهم قَدْ كُذِبُوا }[6] قال: قلت: أَكُذِّبوا أم كُذِبوا، قالت عائشة كُذّبوا، وعن الزهري قال: أخبرني عروة فقلت: لعلّها (كُذِبوا) مخففة، قالت معاذ الله[7].

وروي عنها أنّها سئلت عن قوله تعالى: {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ

---

(1) انظر، الجاحظ، البيان والتبيين، 143/2، وما بعدها.

(2) انظر، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط3، 1989، 3/ 285، وما بعدها.

(3) انظر، ابن جني الخصائص، 276/3، وما بعدها.

(4) انظر، السيوطي، المزهر، 419/2، وما بعدها.

(5) سورة يوسف، الآية (110).

(6) سورة يوسف، الآية (110).

(7) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 150/4.

أَجْرًا عَظِيمًا }[1]، وقوله: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ}[2] وقوله: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[3] فقالت هذا خطأ من الكاتب[4].

وروي عن ابن عباس –رضي الله عنه– بإسناد صححه ابن حجر: ما أنّه كان – رضي الله عنه– يقرأ قوله تعالى: {أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا }[5]، أفلم يتبين بدل أفلم ييئس، ويقول كتبها الكاتب وهو ناعس[6].

كما أنكر ابن عباس قراءة ضم الصاد في قوله تعالى: {إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ}[7][8]، إذ قرأ ابن كثير والبصريان، وعاصم، وحمزة بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمها[9].

---

(1) سورة النساء، الآية (162).

(2) سورة المائدة، الآية (69).

(3) سورة طه، الآية (63)

(4) الفراء، معاني القرآن، 106/1، 183/2.

(5) سورة الرعد، الآية (31).

(6) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أخرجه وصححه وأشرف عليه محب الدين الخطيب، رقمه محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة بيروت، 1379، 373/8.

(7) سورة الزخرف، الآية (57).

(8) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، 385/9.

(9) ابن مجاهد، أحمد بن موسى البغدادي، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ، 587/1؛ وانظر: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، 369/2.

وقرأ ابن مسعود يا مال بحذف الكاف للترخيم في قوله تعالى: {وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}[1] فقيل لابن عباس إنّ ابن مسعود قرأ ونادوا يا مال فقال: ما أشغلَ أهلَ النار عن هذا الترخيم![2].

ويروى أيضاً أنّه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– فقال: من يقرئني شيئاً مما أنزل الله على محمد –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}[3] بجر (رسوله)، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه! فبلغ عمر –رضي الله عنه– مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله! فقال: يا أمير المؤمنين، إنّي قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}[4] فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله! إن يكن برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فقال له عمر رضي الله عنه: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه}[5] فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه. فأمر عمر رضي الله عنه ألا يقرئ القرآن إلا عالمٌ

---

(1) سورة الزخرف، الآية (77).

(2) الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسن بن الحسين، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

(3) سورة التوبة، الآية (3).

(4) سورة التوبة، الآية (3).

(5) سورة التوبة، الآية (3).

باللغة"[1] وأنكر سعد ابن أبي وقاص على سعيد بن المسيب قراءته لقوله تعالى: {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا}[2].

إذ قرأها سعيد بنونين، وقرأها سعد بنون واحدة (تنسها) خطابا للنبي –عليه السلام–[3] فقال سعد: إن الله لم ينزل القرآن على المسيب ولا على ابنه[4].

وشارك في هذا النقد بعض التابعين، مثل: شريح القاضي إذ أنكر قراءة (عجبت) بتاء المتكلم، في قوله تعالى: {بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ}[5] وقال: الله لا يعجب[6] وكذلك شارك في هذا النقد مفسرون، من أمثال ابن جرير الطبري، الذي يعده ابن الجزري أول من فتح أبواب الطعن فيقول: "وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة[7]، وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر"[8]، و من المفسرين كذلك ابن عطية[9] ومن ذلك قوله: "قرأ ابن كثير قوله تعالى: {أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ}[10] –

---

(1) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985، 19/1.

(2) سورة البقرة، الآية (106).

(3) ابن حجر، فتح الباري، 167/8.

(4) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان من تأويل آي القرآن، دار الرشاد، بيروت، 1988، 475/2.

(5) سورة الصافات، الآية (12).

(6) انظر أبو حيان، البحر،354/7.

(7) يقصد قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ((وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)).

(8) ابن الجزري، النشر، 264/2.

(9) انظر أبو حيان، البحر، 439/7.

(10) سورة يوسف، الآية (12).

في بعض الروايات عنه- «نرتعي» بإثبات الياء، وهي ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر[1].

وكان لعلماء الحديث طعون في بعض القرّاء، كعاصم الذي وصفوه بأنّه صدوق له أوهام وحديثه في الصحيحين مقرون[2]. أمّا حفص بن سليمان الأزدي القارئ عن عاصم فقد قال عنه البخاري بأنّه متروك الحديث[3] وأورد عنه ابن حبان: "حفص بن سليمان الأسدي، القارئ، أبو عمر البزاز، وهو الذي يقال له حفص بن أبي داود الكوفي، وكان من أهل الكوفة، سكن بغداد، يروي عن علقمة بن مرثد، روى عنه هشام بن عمر، ومحمد بن بكار، كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع، سمعت محمد بن محمود يقول سمعت الدارمي يقول سألت يحيى بن معين عن حفص بن سليمان الأسدي فقال ليس بثقة[4]. ويقول الجرجانيّ: حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثني عَبداللَّه بن أحمد، عن أبيه قال حفص بن سليمان أبو عُمَر القارىء: متروك الحديث-[5]، ويقول الجرجاني: "أخبرنا السَّاجِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد البغدادي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بن مَعِين يقول كان حفص بن

---

(1) ابن عطية، أبو محمد عبدالحق، بن غالب بن عبدالرحمن، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 224/2.

(2) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986، 285/1، وانظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار المعارف النظامية، الهند، ط1، 38/5.

(3) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، طبعة دار المعارف العثمانية، تحت مراقبة محمد عبد المعين خان، د.ط، د.ت، 363/2.

(4) ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق إبراهيم محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، 255/1

(5) والمقصود أنّه يستعيرها وينسخها ولا يرجعها، وقد ورد ذلك في غير موضع، انظر ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968، 256/7.

سليمان، وأَبُو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقا وكان حفص كذّابا"[1].

وكان للفقهاء أيضاً دور في نقد القرّاء، ومن الفقهاء الذين نقدوا القرّاء، أحمد بن حنبل فقد ورد عنه أنّه كره قراءة حمزة؛ لما فيها من طول المد وغيره[2]. فكلّ ما أثير من بعض المعاصرين من اتهام للنّحاة بخروجهم عن الملة أو تورطهم في خطأ شنيع، فرأيه مخالف لما عهدناه عند بعض علماء السلف، وليس له دليل شرعيّ.

نقد النّحاة للقرّاء:

بدأ نقد القرّاء عند النّحاة من علماء مدرسة البصرة، وبدايةً من أبي عمرو بن العلاء[3]، ومن ذلك إنكاره لقراءة ضم العين في كلمة العدوة في قوله تعالى: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا }[4][5]. وغلّط قراءة {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[6] وذهب إلى أنّه غلط من الكُتّاب[7].

---

(1) الجرجانيّ، أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، 228/1.

(2) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، 1957م، 320/1.

(3) انظر سيبويه، 397/1.

(4) سورة الأنفال، الآية (42).

(5) أبو حيان، البحر، 499/4.

(6) سورة طه، الآية (63).

(7) يُنظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ص36.

وسيبويه الذي حاول بعض الباحثين إخراجه من هذه الدائرة ظنّاً منهم أنّها تهمة كبيرة، والزعم أنّ سيبويه قَبِل القراءات جميعها مهما كانت شاذّة[1].

ومما يدلّ على نقد سيبويه للقراءات وصفه قراءة النصب في كلمة (سواء) في قوله تعالى: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُم}[2] بالقبح والرداءة[3]. ثمّ ما لبث أن انتقل النقد إلى علماء مدرسة الكوفة خلافاً لما كان سائداً أنّ مدرسة الكوفة قبلت القراءات القرآنية في جميع صورها المتواترة والشاذة، وصاغوا منها قواعدهم وأصولهم في النّحو[4]. فهذا الكسائي يقول: من قرأ قد سمع، فبيّن الدال عند السين، فلسانه أعجمي ليس بعربي[5] وذلك في قراءة قوله تعالى: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا}[6]. وللفراء صولات وجولات في هذا الباب، ومن ذلك قوله: "غلط الشيخ في قراءته: (الشياطون) ظنّ أنّه بمنزلة المسلمين و(المسلمون)"[7]. وذلك في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: {وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ}[8].

---

(1) انظر ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ص57؛ وانظر: ضيف، شوقي، المدارس النّحوية، طبعة دار المعارف، ص19.

(2) سورة الجاثية، الآية (21).

(3) سيبويه، 34/2؛ وانظر: الأنصاري، أحمد مكي، سيبويه والقراءات، دار المعارف، 1972، ص17.

(4) صالح، عبدالله خلف ورفيقه، تخطئة القرّاء للقراء –دراسة لغوية ونحوية–، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، مجلد (14)، عدد (6)، 2007م، ص120.

(5) أبو حيّان، البحر، 120/10.

(6) سورة المجادلة، الآية (1).

(7) الفراء، معاني القرآن 285/2.

(8) سورة الشعراء، الآية (210).

وقد كان النّحاة يعزون نقدهم للقرّاء إلى قضيتين: **أولاهما:** طعن النّحاة في سند بعض القرّاء، وشككوا في صحة نسبتها للنبيّ عليه السلام ومن ذلك: ما تكلم به محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر، –رحمه الله– فقال: وقد زعم بعضهم أنّ عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأنّ المغيرة قرأ على عثمان ابن عفان، قال: وهذا غير معروف عن عثمان، وذلك أنَا لا نعلم أحداً ادعى أنّ عثمان أقرأه القرآن، بل لا يُحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرف يسيرة"[1].

وثانيتهما: ضعف بعضهم، وقلّة درايتهم بالعربيّة؛ مما انعكس على قراءاتهم غلطاً ولحناً توهماً، وضعفاً.

فقد روي عن الكسائي: "أنّه جاء يوما، وقد مشى حتى أعيي، فجلس إِلَى الهباريِّين، وكان يجالسهم كثيرا، فقال قد عييت، فقالوا له: أتجالسنا وأنت تلحن؟ فقال: كيف لحنت؟ قالوا له: إن كنت أردت من التعب، فقل: أعييت، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير فِي الأمر، فقل: عييت مخففة"[2].

ويقول الفرّاء في ضعف حمزة وقلة درايته في العربيّة: "وكان حمزة يفتح ما كان من الواو، ويكسر ما كَانَ من الياء، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب"[3].

وقول الفراء، في حديثه عن قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب بكسر الياء في قوله تعالى: {مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ}[4] إذ يقول: ولعلّها من وهم القرّاء من طبقة يحيى، فإنّه قلَّ من يسلم منهم من الوهم[5].

---

(1) السخاوي، أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد، جمال القرّاء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطيَّة، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1997، 511/1.

(2) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002، 345/13.

(3) الفرّاء، معاني القرآن، 266/3.

(4) سورة إبراهيم، الآية (22).

(5) الفراء، معاني القرآن، 75/2.

وأورد أبو الطيب في مراتب النحويين قوله: "وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا إبراهيم بن حميد قال: أخبرنا أبو حاتم قال: سألت عن حمزة أبا زيد، والأصمعي ويعقوب الحضرمي، وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنّه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النّحو، ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القرآن، ولا يعقله، يقول: وما أنتم بمصرخيِّ بكسر الياء المشددة، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة، قال أبو حاتم: وإنّما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيره الجهّال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت[1].

ويقول المازني في حديثه عن قراءة معائش بالهمز: "إنّما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربيّة وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا"[2].

ويقول ابن قتيبة وإن كانت خطأ في الكتاب، فليس على الله ولا على الرسول –صلى الله عليه وسلم– جناية الكاتب في الخط، ولو كان هذا عيباً يرجع على القرآن، لرجع عليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التهجي، وكذلك لحن اللاحنين من القرّاء المتأخرين، لا يجعل حجة على الكتاب، وقد كان الناس قديماً يقرأون بلغاتهم كما أعلمتك، ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار، وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ولا علم التكلّف، فهفوا في كثير من الحروف، وزلوا وقرأوا بالشاذ وأخلوا، منهم رجل ستر الله عليه عند العوام بالصلاح، وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيما تتبعت وجوه قراءته أكثر تغليطاً ولا أشدّ اضطراباً منه[3].

وقال أبو إسحاق الزجاج: ومن قرأ بهذه القراءة –يقصد إدغام التاء في الطاء وتشديد الطاء في (اسطاعوا)– فهو لاحن مخطئ[4].

---

(1) أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، 1974، ص 26–27.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، 307/1.

(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص40–42.

(4) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م، 312/3.

وقال النّحاس: "ويقال إنّ أكثر من يغلط في هذا من القرّاء الذين يقرأون بقراءة حمزة"[1]، ولابن جني كلامٌ يؤيد سابقيه بقوله: ولم يؤتَ القوم في ذلك من ضعف أمانه ولكن أتوا من ضعف دراية[2]. ويقول في حديثه عن همز كلمة (معائش): وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم، لما يستهويهم من الشبه؛ لأنّهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم"[3].

ويقول القيرواني في تعليقه على قراءة (مصرخيِّ) بالكسر: "وهذا من غلط صاحب هذه القراءة، وكثيرا ما يغلط ما لا بصر له بالعربيّة في أمثال هذا"[4].

وهم بذلك يعدون أنفسهم أدرى بضبط القراءة من القرّاء، ويؤيد ذلك قول ابن جني "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة في (بارئكم) لا حذفها ألبتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رووه ساكناً[5]. ويقصد بذلك حذف الحركة من كلمة (بارئكم) في قوله تعالى: {فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ}[6]. وسيأتي الحديث عن هذه القراءة في فصل الغلط والخطأ، إن شاء الله.

وقول الزمخشري: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النّحو"[7].

وقد جاء نقد النّحاة للقرّاء فيما سبق منصباً على مسألة ضعف النقل عند بعض الروّاة، وذلك لقلّة درايتهم بالعربيّة، أو لتوهمهم بأنّ القراءة كانت على هذا الوجه، وهي على وجهٍ آخر، وخاصّةً إذا كان في القراءة اختلاسٌ أو إشمام.

---

(1) النحاس، إعراب القرآن، 6/5.

(2) ابن جني، الخصائص، 73/1.

(3) ابن جني، المنصف، 311/1.

(4) القيرواني، محمد بن جعفر القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، 307/1.

(5) ابن جني، الخصائص، 72/1-73.

(6) سورة البقرة، الآية (54).

(7) الزمخشري، جار الله محمود عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1997، 171/1.

وجعلوا ضعف القارئ في النّحو واللغة سبيلاً إلى تخطئته والجسارة عليه. ولكنّنا إذا أخضعنا هذه المقاييس لمعايير علميّة، فإنّ ضعف القارئ بالنّحو لا يعني ردّ قراءته، لأنّهم لم ينقلوه على أنّه نحو، ولكنّه نُقل منهم على أنّه سماع، وهم يرون أنّهم نقلوه كما هو دون تدخلٍ.

أمّا ما نتج عن ذلك من توهم القرّاء للقراءة أنّها على هذا الوجه، وهي على وجهٍ آخر، فهو أمرٌ يكاد يكون مقبولاً، لأنّ القرّاء لم يكونوا معصومين عن الخطأ، ولا سيّما أنّ التواتر في القراءات القرآنيّة هو غير التواتر في الحديث الذي يشترط أن ينقله جمعٌ عن جمعٍ إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–،[1] أمّا في القراءة، فنسبة القارئ القراءة إلى سندٍ متّصل يعدّ نقله متواتراً، ولو كان آحاداً[2].

وثمة أمر أثار تلك العلاقة الخلافيّة مع النّحاة الذين قاموا بنقد بعض القرّاء هو مصطلح التواتر في القراءات، وعدم تفريق كثير من الباحثين بين القرآن والقراءات، وهم بذلك يزعمون أنّ من شكك بالقراءات فقد شكك بالقرآن الكريم.

ويستندون إلى ما جاء في النشر:" القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبيّ، والثلاث التي هي قراءة جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة، معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة، معلوم من الدين بالضرورة أنّه منزل على رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل. وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كلّ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله، ويشهد أنّ محمدا رسول الله، ولو كان مع ذلك عاميّا جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً"[3].

---

(1) السنيكي، زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، دار الكتب العلميّة، ط1، 2002، 160/2.

(2) انظر ابن الجزري، النشر، 13/1.

(3) ابن الجزري، النّشر، 46/1.

وقد أجمع العلماء على تواتر القرآن الكريم، إلا أنّهم اختلفوا في تواتر القراءات، والراجح أنّ بعضها متواتر وبعضها الآخر غير متواتر، يقول الفخر الرازي: "هذه القراءات المشهورة إما أن تكون منقولة بالنقل المتواتر، أو لا تكون"[1].

ويرى أبو شامة أنّ القراءات السبع ليست متواترة في جميع حروفها، فمنها ما جاء متواتراً ومنها ما جاء آحاداً، وقد تصل إلى الشذوذ، فيقول: " فلا ينبغي أن يغتر بكلّ قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وإن هكذا أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القرّاء، فذلك لا يخرجها عن الصحة. فإنّ الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمن تنسب إليه. فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أنّ هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم[2].

وثمة فرق بين القراءة والقرآن، قال به العلماء، قد يسهم في تقارب الآراء، وتسوية الخلاف فهما حقيقتان متغايرتان، والطاعن في القراءة لا يعدّ طاعنا في القرآن الكريم، يقول الزركشي في حديثه عن الفرق بينهما: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: الوحي المنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم– للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما[3]. ويقول بشأن تواترها: "أما تواترها عن النبي – صلى الله عليه وسلم– ففيه نظر، فإنّ إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، ولم تكتمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة. وهذا شيء موجود في كتبهم"[4].

---

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 1/ 63.

(2) أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المرشد الوجيز، تحقيق: طيّار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975، 174/1.

(3) الزركشي، البرهان، 271.

(4) الزركشي، البرهان، 319.

ويقول الشوكاني: إذا تقرر لك إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع، وعلى أنّه لا فرق بينها وبين غيرها، إذا وافقت وجهاً عربياً وصح إسناده، ووافق الرسم ولو احتمالا بما نقلناه عن أئمة القراء، تبين لك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة."[1]. ويقول: "وقد ادُّعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع ...وليس على ذلك أثارة علم! فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلاً أحاديًّا"[2].

ويقول ابن الجزري: "ونحن ما ندّعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة، أو اختص ببعض الطرق، ولا يدعي ذلك إلا جاهل"[3]. ويقول في النشر: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وجب قبوله وقُطِع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف"[4].

ويقول الزرقاني: "إنّ القول بعدم تواتر القراءات السبع لا يستلزم القول بعدم تواتر القرآن، كيف وهناك فرق بين القرآن والقراءات السبع؟ بحيث يصح أن يكون

---

(1) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1993، 263/2.

(2) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، قدم له خليل الميس، وولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط1، 1999، ص63.

(3) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999، ص21.

(4) ابن الجزري، النشر، 13/1.

القرآن متواترا في غير القراءات السبع، أو في القدر الذي اتفق عليه القرّاء جميعا"[1].

ورداً على ذلك فقد ثارت ثائرة من احتج من العلماء للقراءات، ونعتوا النّحاة بنعوت مختلفة، مستنكرين عليهم ما قاموا به من نقد للقرّاء والقراءات، وقد أورد ابن حزم تعجبه واستنكاره لفعل النّحاة الذين طعنوا في القراءة، فيقول "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو أسلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه، لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه، ويتخيل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– كلاماً فعل به مثل ذلك"[2].

ومن ذلك قول ابن المنير في ردّه على الزمخشري نبرأ إلى الله تعالى ونبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه عما رماهم به، فلقد ركب عمياء، وتخيل القراءة اجتهاداً أو اختياراً لا نقلاً وإسناداً... ونحن نعلم أنّ هذه القراءة نقلت لنا بالتواتر، فالوجوه السبعة متواترة عن أفصح من نطق بالضاد جملة وتفصيلاً ولا مبالاة بقول الزمخشري وأمثاله[3].

وقولهم: "ليس العلم مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون"[4]، وقولهم: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة"[5].

---

(1) الزرقاني، محمد عبدالعظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البايي الحلبي، ط3، ج1، ص301.

(2) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م، ج3، 192.

(3) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى، 2005م، 387/3.

(4) أبو حيان، البحر، 318/2.

(5) أبو حيان، البحر ، 271/4.

وجعل المتعصبون للقراءت القراءة أساساً للعربية وقواعدها، وهي متبوعة لا تابعة، وفي هذا يقول الصفاقسي "القراءة لا تتبع العربيّة، بل العربيّة تتبع القراءة لأنّها مسموعة من أفصح العرب بإجماع"[1].

وقد صبّوا غضبهم على النّحاة، ووصفوهم بالضعف في الجانب اللغوي والجانب الديني، وفي ذلك يقول أبو حيان: "كان أبو حاتم – السجستاني- يطعن في بعض القرآن بما لا علم له به جسارة منه، عفا الله عنه"[2].

ويقول في الزمخشري: أعجب لعجمي ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح[3]. وأخذوا يدافعون عن القرّاء وإثبات ورعهم وقوتهم في الجانبين: اللغوي والديني، وخاصة ابن عامر وحمزة اللذين كان لهما النصيب الأكبر من تلحين النّحاة، فقد جاء في البحر المحيط: "ابن عامر عربي صريح، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن؛ لأنّه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم أحد الأئمة في النّحو، وهو ممن أخذ علم النّحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو[4]، وقوله: "ثم هي قراءة ابن عامر وهو رجلٌ لم يكن ليلحن"[5].

وجاء في (طبقات القرّاء): "قال أبو علي الأهوازي: كان عبدالله بن عامر إماماً عالماً ثقة فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً فهماً قيماً فيما جاء به، صادقاً فيما نقله، من أفاضل المسلمين وخيار التابعين، وأجلة الراوين، لا يتهم في دينه، ولا يشكّ في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله"[6].

---

(1) الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، غيث النفع في القراءات السبع، أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004، ص49.

(2) أبو حيان، البحر 439/9-440.

(3) أبو حيان، البحر ، 229/4.

(4) أبو حيان، البحر، 136/4.

(5) أبو حيان، البحر، 366/1.

(6) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القرّاء، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره ج. برجستراسر، 425/1.

وقال ابن الجزري عن ابن عامر: "كان إماماً كبيراً وتابعياً جليلاً وعالماً شهيراً، أمّ المسلمين بالجامع الأموي في أيام عمر بن عبدالعزيز وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة ومحط رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول"[1].

أما حمزة فقد وُصِف في النشر بأنّه "كان إمام المسلمين في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة كبيراً حجه راضياً قيماً بكتاب الله، مجوداً عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث"[2].

ويتبين ممّا سبق أنّ من دافع عن القرّاء والقراءات، حاول أن يردّ على النّحاة بالسلاح نفسه، فوصفوا بعض النّحاة بالضّعف في اللغة والعجميّة. ومن ذلك وصف أبي حيّان للزمخشريّ –سالف الذكر–، رغم أنّ المعروف لدى اللغويين أنّ الزمخشري لم يكن ضعيفاً في النّحو، بل كان من كبار النّحاة واللغويين، إلاّ أنّ ردّهم بالسلاح نفسه أوجب عليه هذا الوصف. وأنّ المأخذ الذي أخذه ابن حزم على النّحاة بأنّهم يحتجون بشعر زهير أو جرير ولا يحتجّون بكلام الله تعالى، فإنّ مثل هذا الكلام لا يُعيب على النّحاة شيئاً، إذ إنّ النّحاة يحاولون تقعيد اللغة بما هو كثيرٌ وفائض، ولا يقيسون على القليل النادر، ويستوي عندهم في ذلك كلّ ما ورد عن العرب، سواءٌ أكان من القراءات القرآنيّة أم من الشعر أم النثر أم قراءة الغلط، حتى لو ثبت غلطها ما دامت تسند إلى عربيٍّ فصيح اللسان، فهم –النّحاة– ينظرون إلى القراءات مادّة لغويّة خالصة، يطبقون عليها معايير الصحة والسلامة، من خلال ما أثبتوه من قواعد ومقاييس.

وممّا لا شكّ فيه أنّ القرآن الكريم ذروة الفصاحة والإعجاز، والسلامة اللغويّة، يُحتجّ به في إقامة القواعد اللغويّة والنّحويّة، ولم يقل أحدٌ من النّحاة بغير ذلك، إلاّ أنّ النّقد كان مبنيّاً على بعض الشواهد النادرة من القراءات، والقاعدة عندهم تقوم على المستفيض، وشكّاً منهم في بعض الأحيان، في صحة نسبة القراءة للرسول –عليه السلام– خلافاً لكثيرٍ من المُحْدَثين الذين صوّروا العلاقة بين النّحاة والقرّاء بأنّها

(1) ابن الجزري، النشر، 144/1.

(2) ابن الجزري، النشر، 166/1.

علاقة عدائيّة، يقول أحمد مختار عمر: "اتّضح لنا بعد طول البحث والاستقصاء أنّ موقف اللغويين من القراءات موقفٌ موحّد، لا يختلف فيه كوفيٌّ عن بصري، ولا يشذّ فيه ابن خالويه أو ابن جنّي أو غيرهما عنهم، فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة، ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة، وهم جميعاً كانوا لا يتورّعون عن تخطئة القراءة، سواء كانت سبعيّة أم عشريّة أم شاذّة، وهم جميعاً كانوا لا يقبلون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيراً، وهم جميعاً لا يتحرّجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها[1].

والذي فات مّن تعصب للقراء والقراءات أنّ النّحاة ليسوا منعزلين عن القرّاء، فكثير من النّحاة، كانوا من القرّاء، أو أنّ كثيراً من القرّاء كانوا من النّحويين، وكان لهم دور في نقد القرّاء من غيرهم، فقد نقد أبو عمرو بن العلاء قراءة من نصب أطهر في قوله تعالى: {هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ}[2].

جاء في الكتاب: زعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال: احتبى ابن مروان في هذا في اللحن"[3].

ولّحن (كسر الواو في ولايتهم) في قوله تعالى: {مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ}[4]، وقوله: {هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّ}[5]، إذ قرأهما حمزة بالكسر، ووافقه في الكهف الكسائي وخلف[6].

---

(1) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عن العرب، دار المعارف، القاهرة، 1971م، ص10-11.

(2) سورة هود، الآية (78).

(3) سيبويه، 397/1.

(4) سورة الأنفال، الآية (72).

(5) سورة الكهف، الآية (44).

(6) ابن الجزري، النشر، 277/2.

وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأنّ (فِعالة) إنّما تجيء فيما كان صنعة، أو معنىً متقلداً، وليس هنالك تولي أمور[1].

ومن ذلك أيضاً إنكاره لقراءة ضم العين في كلمة العدوة في قوله تعالى: {إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا}[2][3].

وغلّط قراءة {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[4] وذهب إلى أنّه غلط من الكُتّاب[5].

وهذا الكسائي إمام مدرسة الكوفة في النّحو، وهو أحد القرّاء السبع ينتقد قراءة من قرأ (قد سمع) بإظهار الدال ويصف من بَيّنَ الدالَ على السينِ بأنّ لسانه أعجمي وليس بعربي[6]. وينتقد كذلك رواية (الجمّل) بتشديد الميم في قوله تعالى: {حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ}[7]، بقوله: "إنّ الذي روى الجمّل عن ابن عباس كان أعجمياً فشدد الميم لعجمته"[8].

والأمر اللافت هنا أنّ كثيراً من علماء القراءات والنّحاة كان لهم آراء متباينة، فتارة يتعصبون للقراءة، وأخرى يطعنون بها، فهذا سيبويه يقول إنّ القراءة لا تخالف لأنّها سنة[9]، ومع ذلك نجده يغلّط ما شابه القراءة ولا يقيس عليها[10]. وابن مجاهد أول من سبع السبعة، يغلط كثيراً من القراءات السبعية[11]، والنّحاس الذي

---

(1) أبو حيان، البحر، 130/6.
(2) أبو حيان، البحر، 499/4.
(3) سورة الأنفال، الآية (42).
(4) سورة طه، الآية (63)
(5) يُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص36.
(6) يُنظر: أبو حيان، البحر، 232/8.
(7) سورة الأعراف، الآية (40).
(8) أبو حيان، البحر، 297/4.
(9) سيبويه، 148/1.
(10) سيبويه، 356/4.
(11) انظر، أبو حيان، البحر، 360/4.

يعدّ من أكثر النحويين تغليطاً للقراءات يروي عنه السيوطي قوله: "السلامة عند أهل الدين إذا صحت القرّاءتان ألا يقال: إحداهما أجود لأنّهما جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا"[1].

ومن ذلك أنّنا نرى كثيراً ممن تعصّب للقراءات المتواترة ودافع عنها لمجرد أنّها من السّبعة أو أنّها متواترة، نجده مرة أخرى يتعصب للشروط الواجب توافرها في القراءة، وينص على شذوذها إن لم تلتزم بالأركان الثلاثة حتى لو كانت من السبعة، أو من هم أكبر منهم، كما وري عن ابن الجزري[2]، وهو بهذا القول يقف في صفّ النّحاة الذين نقدوا القراءات لأنّ نقدهم للقراءة كان بناء على مخالفتها للقاعدة العربيّة. وأورد رأيين مختلفين سبق ذكرهما في هذه الدراسة، أحدهما يرى تواتر القراءات، في كلّ حرف والآخر يرى عدم اشتراط التواتر في كل حرف من القراءات.

أسباب الاختلاف بين النّحاة والقرّاء:

أورد بعض الدارسين أسباباً شتّى لاختلاف النّحاة والقرّاء، ومن ذلك: أنّ النّحاة كانوا يحتكمون إلى قواعدهم التي قعّدوها والقوانين التي سنّوها، وبناءً على ذلك ردّ البصريّون قراءات متواترة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والعطف على الضمير المجرور، من غير إعادة الخافض، والعطف على معمولي عاملين مختلفين، وإضافة مائة إلى الجمع، ...[3].

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط1، 1965، 281/1.

(2) السيوطي، الإتقان، 9/1.

(3) عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث القاهرة،ج1، ص22؛ وانظر: المحيميد، ياسين جاسم، تلحين النحويين للقراء، مؤسسة ريّان للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص20.

وقد يخفى على بعض النّحاة توجيه القراءات فيسارع إلى ردّها كقراءة "هِئتَ لك" بكسر الهاء وفتح التاء لم يعرف الفارسي لها وجها. فقال في كتابه الحجة: إنّها من وهم القارئ. [1]

وتشديد (لمّا) في قوله تعالى: (وإن كلا لما) لم يعرف لها المبرد توجيها، فلحنها...[2].

ومن الأسباب التي ذُكرت أنّ بعض النحويين ينظر إلى الشائع من اللغات ويغفل عن غيره كقراءة ابن عامر **(يدعون ربهم بالغدوة)** جاء في الكتاب: في (غدوة) لغتان، اللغة الأولى استعمالها معرفة، علم جنس، فلا تدخل عليها أل، واللغة الثانية: استعمالها نكرة، فيجوز تعريفه. إلا أنّ أبا عبيدة لحّن ابن عامر، وقال إنّما قرأ تلك القراءة اتباعاً لخط المصحف، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنّهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو (الصلوة)(الزكوة)[3].

ويرى الباحث أنّ الأسباب التي ذكرها الباحثون سالفاً ليست محايدة، وفيها تحامل على النّحاة، ويرى أنّ من أهم أسباب اختلاف النّحاة والقرّاء اختلاف العِلْمَين، فعلم القراءات يخالف علم النّحو في ضوابطه، ومعطياته، ومصادره، ولهذا يحتكم النّحاة إلى مقاييس ومعايير تتعلق بالأداء ومدى موافقته لهذه المقاييس، أما القراءات فهي في الأصل أخذ وتلقٍ وسماع، وهذا ما ينطبق على العلوم جميعها، فعلم الفقه له قواعد وضوابط تختلف عن قواعد علم الحديث وضوابطه، وكلاهما يختلف عن علم التفسير، وكذلك للعقيدة قواعد تختلف عن علم الفقه وعلم الحديث وعلم القراءات، ويختلف علم القراءات في ضوابطه عن علم الحديث وعلم اللغة وهكذا.

---

(1)الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الحجة للقرَّاء السبعة، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي، وبشير حويجاني، دار المأمون، دمشق، ط1، 1402هـ/1984م، 420/4.

(2) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ص22؛ وانظر المحيميد، تلحين النحويين، ص20.

(3) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص23.

ومن ذلك أن عاصم بن أبي النجود غاية في الإقراء ولكنه في رجال الحديث لا يعد حديثه صحيحاً، فقد أورد ابن حجر في كتابيه التقريب وتهذيب التهذيب: "أن عاصماً صدوق له أوهام، وحديثه في الصحيحين مقرون"[1].

وكل علم من العلوم يرى أصحابه أنّهم أضبط وأدق من العلوم الأخرى.

ويظهر اختلاف علم النّحو عن علم القراءات أنّ النّحاة أصحاب تقعيد وتنظيم، والقرّاء أصحاب تلق وعرض[2]، فلكلٍ منهم أساس يقوم عليه وما خالف أساسه الذي ارتضاه فهو غلط بالنسبة له، وهذا ديدن كل علمٍ من العلوم.

فإن افتُرض صحة رواية تلك القراءات، فإنّ ذلك لا يمنع النّحاة من نقدها؛ لأنّ النّحو كي يكون قادراً على حصر الأساليب اللغوية، والمحافظة على اللغة، لا بدّ له من الاستغناء عن كثير من اللغات، والشواهد النادرة؛ إذ لا يمكن حصر اللغة بشتى أشكالها ولهجاتها بأي حال من الأحوال، لأنّ ذلك سيؤدي إلى فوضى لغوية لا حدود لها.

وقد استغني عبر العصور عن قراءات قرآنية صحيحة، وثابتة؛ لمنع اختلاطها على العامة، وتسهيلها عليهم، ومن ذلك ما فعله عثمان –رضي الله عنه– حين أقدم على حرق كل المصاحف، رغم يقينه أنّها صحيحة نقلا، وموافقة للغة العرب، ليوحد الأمة على نسخ محدودة، فقد جاء في صحيح البخاري ما نصه: "حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُ: أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ، قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَةَ، وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ العِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلاَفُهُمْ فِي القِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الأُمَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الكِتَابِ اخْتِلاَفَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي المَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ العَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ

---

(1) ابن حجر، التقريب، 285/1؛ وانظر: تهذيب التهذيب، 38/5.

(2) الراجحي، عبده، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008م، ص95–96.

الثَّلاَثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بلسانهم فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي المَصَاحِفِ، رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ القُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ، أَنْ يُحْرَقَ[1].

وأنّه لا يمكن أن يكون الأئمة السبعة، أو العشرة أو الأربعة عشر، هم فقط من كان يقرأ ويُقرئ القرآن، بل لا بدّ أنّه وجد من هو أفضل منهم، ومن هو مساوٍ لهم، إلا أنّهم اكتفوا بواحد من كل مصر، واستغنوا عن قراءات كثير غيرهم؛ حتى لا تسود الفوضى، وتختلط القراءة على العامة.

وقد نقل ابن حجر عن مكي بن أبي طالب قوله: " كان الناس على رأس المئتين بالبصرة (200هـ) على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع. واستمروا على ذلك. فلما كان على رأس الثلاثمئة (300هـ)، أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب. قال: والسبب في الاقتصار على السبعة –مع أن في أئمة القرّاء من هو أجلّ منهم قدراً، ومثلهم أكثر من عددهم– أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً. فلما تقاصرت الهمم، اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به. فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة، والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كل مصر إماما واحداً. ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي جعفر وشيبة وغيرهم"[2].

ولذلك كان للنّحويين الحق في الاستغناء عن كثير من القراءات والأشعار، التي تخالف مقاييسهم وقواعدهم العامة، والجدير بالذكر: أنّ النّحاة لم يتعرضوا بأي حال لوصف القرآن بالغلط، وهو منزّه عنه، ولكن بعض مظاهر الأداء القرآني في باب القراءات وصفت بالغلط أو اللحن، أو الضّعف، ووصفت بعض الشواهد اللغويّة

(1) البخاري، الصحيح، 183/6، حديث رقم: 4987.

(2) ابن حجر، فتح الباري، 31/9.

الفصيحة بذلك، وأسند الغلط إلى بعض الكتبة والقرّاء لضعف درايتهم في علم النّحو"[1].

(1) الفقراء، سيف الدين طه، مخالفة القياس الإعرابيّ في باب العطف بين الغلط والتأويل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد86، حزيران 2014، ص87.

الفصل الأول
تغليط النّحاة للقرّاء وتخطئتهم

يطالعنا في كثير من كتب التراث اللغوي مصطلحا الغلط والخطأ، للتعبير عن مجانبة الصواب، وقد برزت ظاهرة التغليط عند كثير من النّحاة واللغويين، واشتملت على تغليط الناطقين باللغة، وبحق لغات ولهجات معروفة ويعتدّ بها، وعلى تغليط العلماء للعلماء، واشتملت هذه الظاهرة أيضاً على تغليط القرّاء في قراءتهم للقراءات القرآنية، وهو ما تبحث فيه الدراسة.

1.1 مفهوم الغلط:

الغلط في **اللغة:** أن تعيا بالشيء، فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غَلِطِ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطاً، وهو كلّ شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد[1].

أما في **اصطلاح اللغويين والنحاة:** فهو كل ما خالف القياس واستعمال الفصحاء[2]، فالغلط إذن ما جانب الصواب وخرج عن القياس وعن سنن العربيّة التي جرت عليها ألسنتهم، وهذا ما أكّده فاضل السامرائي بقوله: "من المعلوم أنّ ثمّة تعبيرات فصيحة صحيحة وتعبيرات غير صحيحة وهي التي تدخل في باب الغلط، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربيّة وقواعدها وأصولها، والغلط هي التي خرجت عن ذلك نحو رفع المفعول ونصب الفاعل ورفع المضاف إليه، وما إلى ذلك من أحوال الغلط"[3].

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3، 1994 مادة غلط، 363/7.

(2) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، ط1، 2005، 182/2.

(3)السامرائي، فاضل، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 2007، ص119

2.1 مفهوم الخطأ:

أمّا الخطأ في اللغة: فضد الصواب، وأخطأ الرامي الغرض لم يصبه[1].

وفي الاصطلاح هو ما ليس للإنسان فيه قصد[2]. وقد فرّق أبو هلال العسكري بين الخطأ والغلط، بقوله: "إنّ الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجه"[3].

ونظراً لتعاقب المصطلحين في استعمال النّحاة لهما بمعنى واحد، فقد آثر الباحث أن تكون دراستهما معا في هذا الفصل.

3.1 جوانب الغلط والخطأ عند القرّاء:

استعمل النّحاة مصطلحي الغلط والخطأ في نقدهم للقرّاء، وتقويمهم لبعض القراءات القرآنية في جوانب لغوية عديدة: صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلاليّة، ناسبين الغلط والخطأ للقراء أنفسهم، قال النّحاس: "ويقال إنّ أكثر من يغلط في هذا من القرّاء الذين يقرأون بقراءة حمزة"[4]، ويقول القيرواني في تعليقه على قراءة (مصرخيِّ) بالكسر: "وهذا من غلط صاحب هذه القراءة، وكثيرا ما يغلط ما لا بصر له بالعربيّة في أمثال هذا"[5].

ومن ذلك: تغليطهم لابن عامر، ونافع، في قراءتهما لقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ}[6]، بهمز معائش، إذ قرأ ابن عامر برواية له ونافع

---

(1) ابن منظور، اللسان، مادة خطأ،274/2.

(2) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص99.

(3) العسكري، أبو هلال بن عبدالله بن سهل، الفروق اللغويّة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، ص55.

(4) النّحاس، إعراب القرآن، 6/5.

(5) القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 307/1.

(6) سورة الحجر، الآية (20).

بقراءة خارجة معائش بالهمزة بعد الألف[1]. ناسبين الغلط في ذلك لنافع بن أبي نعيم الذي لم يكن – كما يرون– يدري ما العربيّة[2].

وقد كان رأي سيبويه أصلاً في المسألة حين غلّط همز كلمة مصائب بقوله: "فأمّا قولهم مصائب فإنّه غلط، وذلك أنّهم توهموا أنّ مصيبة فعيلة، وإنّما هي مفعلة، وقد قالوا مصاوب، وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكن بمنزلة معاون ومعايش، إذا قلت: صحائف ورسائل وعجائز، فقال: لأنّي إذا جمعت معاون ونحوها فإنّما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجدول، وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك، وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك، وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قال وباع ويغزو ويرمي فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاء وقضاء، وكما يهمز قائل وأصله التحريك..."[3].

فإن لم يكن سيبويه قد تعرض للآية بالنقد، إلاّ أنّه قد غلطها ضمنياً بناءً على تغليطه لمصائب التي تضارعها في الوزن والأصل.

وقد حكم عليها المبرد بالغلط[4]، وأخرجها الطبري من الفصيح[5]، ووصفها النّحاس باللحن، وعلل ذلك أنّ واحدتها معيشة زيدت عليها ألف الجمع وهي ساكنة، فعند الجمع صار التحريك واجباً، إذ لا سبيل للحذف، وحُرِّكت الياء لأنّ الألف لا تحرّك[6].

أما ابن جني، فيرى ألّا يعوّل على تلك القراءة ولا يلتفت إليها، وقد أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربيّة، له أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا[7].

---

(1) ابن مجاهد، السبعة، 278.

(2) ابن جني، المنصف، 307/1.

(3) سيبويه، 356/4 .

(4) النّحاس، إعراب القرآن، 600/1.

(5) الطبري، جامع البيان، 125/8.

(6) النّحاس، إعراب القرآن، 600/1.

(7) ابن جني، المنصف، 307/1.

ويقول وإنّما يجوز مثل هذا الغلط عنده، لما يستهويهم من الشبه؛ لأنّهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنّما يخلدون إلى طبائعهم"[1].

وبيّن الدمياطي الاتفاق على قراءة معايش بالياء بلا همز، وأمّا ما رواه خارجة عن نافع في همزها فهو غلط[2].

وقد حاول بعض اللغويين إيجاد توجيه لتلك القراءة، فعند الفراء: همزها تشبيهاً لها بفعيله لكثرتها في الكلام[3]، وتبعه في ذلك الزمخشري بقوله: "قرئ معايش بالهمز على التشبيه"[4]، إلاّ أنّهما لم يجدا لها وجهاً إلا التشبيه، فهم يقرون بخروجها عن القياس وعن الكلام الفصيح، وقد أقرّ الزمخشري بذلك بقوله: "معايش بياء صريحة بخلاف الشمائل والخبائث ونحوهما، فإن تصريح الياء فيها خطأ"[5].

كما تلمس لها أبو إسحاق الزجاج وجهاً حين ذهب إلى أنّ الهمزة إنّما هي بدل من الواو في مصاوب كما قالوا إسادة في وسادة، وأنكر ذلك عليه أبو علي، وقال إنّ الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة[6].

والذي يراه الباحث في هذه القراءة أنّها خرجت عن القياس في العربيّة، وعلى ذلك إمّا أن تكون خطأ من القارئ، أو تكون صحيحة لم يسعفها استقراء النّحاة غير الشامل للغة، أو أنّها لم ترق هي ومثيلاتها لتكوين قاعدة، في حين أنّ النّحاة لا يقيسون على القليل النادر، وقد اتخذ النّحاة من علة الشبه مدخلاً لتفسير مخالفتها للقياس، فدخلت في دائرة الحمل على التوهم.

---

(1) ابن جني، المنصف، 311/1.

(2) الدمياطي، أحمد بن محمد البنا، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م، 222.

(3) الفراء، معاني القرآن، 373/1.

(4) الزمخشري، الكشاف، 552/2.

(5) الزمخشري، الكشاف، 552/2.

(6) ابن جني، المنصف، 309/1.

فالنّحاة كما يقول عبده الراجحي: أصحاب تقعيد وتنظيم وهذه الروايات التي تخرج على قواعدهم كانت تفاجئهم، فلا يكون منهم إلا تجريحها وإخراجها على التوهم"[1].

ومما حمل على غلط القرّاء، تغليطهم للحسن البصري، في قراءته لقوله تعالى: {وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ}[2].

قرأ الحسن البصري: الشياطون[3]. وقد غلّطها الفراء ونسب الغلط فيها للقارئ يقول: "غلط الشيخ في قراءته: (الشياطون) ظنّ أنّه بمنزلة المسلمين و(المسلمون)"[4].

وعدّها النّحاس غلطاً عند جميع النحويين، ونقل عن الأخفش الأصغر قوله: سمعت محمد بن يزيد يقول: هذا غلط عند العلماء، إنّما يكون بدخول شبهة لما رأى الحسن في آخره ياء ونوناً، وهو في موقع رفع اشتبه عليه بالجمع السالم فغلط، ولو كان هذا بالواو في موضع رفع لوجب حذف النون للإضافة[5].

وقال ابن جنّي: "هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده، ونحوه قولهم: مسيل فيمن أخذه السيل، وعليه المعنى، ثم قالوا فيه: مسلان وأمسلة"[6]. وقد وصفها أبو حيان بالشاذ تارة[7]، وباللحن تارة أخرى[8].

---

(1) عبده الراجحي، اللهجات، 96/95.

(2) سورة الشعراء، الآية (210).

(3) الزمخشري، الكشاف، 348/3؛ أبو حيان، البحر، 196/8.

(4) الفراء، معاني القرآن 285/2.

(5) أبو حيان، 46/7.

(6) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998م، 133/2.

(7) أبو حيان، البحر، 522/1.

(8) أبو حيان، البحر ، 553/4.

وقال السليسلي: "أمّا من قرأ {هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ}[1] بجعل الشياطين بالواو (الشياطون) فإنّه شبه زيادتي التكسير في الشياطين بزيادتي الجمع السالم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة الوهم[2].

ولم يعدم الحسن البصريّ في قراءته هذه، من يدافع عنه، وعن هذه القراءة، فوجهها عند يونس بن حبيب أنّه سمع أعرابياً يقول: "دخلنا بساتين من ورائها بساتون، فقال يونس: ما أشبه هذه بقراءة الحسن"[3].

كما احتج لها النضر بن شُميل بقوله: "إن جاز أن يحتج بقول العجاج ورؤبة فهلّا جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه، يريد محمد بن السميفع مع أنّا نعلم أنّهما لم يقرآ بها إلا وقد سمعا فيه"[4]. وقال الزمخشري: "وعن بعض العرب: بستان فلان حوله بساتون"[5].

وقد وُجّهت هذه القراءة بأنّه لما كان آخره كآخر بيرين وفلسطين، فكما أُجري إعراب هذا على النون تارة، وعلى ما قبله تارة، فقالوا: بيرين وبيرون وفلسطين وفلسطون أجري ذلك في الشياطين، وقال أبو فَيْد مؤرج السدوسي: "إن كان اشتقاقه من شاط أي اخترق يشيط شوطاً كان لقراءتهما وجه"، قيل: ووجهها أن بناء المبالغة من شيّاط وجمعه شيّاطون فخففا الياء، وقد روي عنهما التشديد"[6].

فقد اختُلف في أصل اشتقاقها، فقيل: إنّه من شاط يشيط، إذا هلك على زنة فعلان، وقيل: إنّه من شطن يشطن، إذا بَعُد على زنة فيعال[7]. وجاء في اللسان: إن

---

(1) سورة الشعراء، الآية (221).

(2) السليسلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبدالله علي الحسيني، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م، 150/1.

(3) أبو حيان، البحر، 46/7.

(4) أبو حيان، البحر، 196/8.

(5) الزمخشري، الكشاف، 172/1.

(6) أبو حيان، البحر، 196/8.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مادة شيط، 13/ 238.

جعلت نون شيطان أصليّة كان من الشطن: البعد عن الخير، أو من الحبل الطويل، كأنّه طال في الشر، وإن جعلتها زائدة من شاط يشيط إذا هلك[1].

أما ابن مالك فقد جعل الشياطين ملحقاً بجمع المذكر السالم[2]، ويرى الباحث أنّ هذه القراءة إمّا أن تكون من النادر الذي لا يقاس عليه عند النّحاة، وإمّا أن تكون غلطا ناتجاً عن توهم القارئ، وأما جعلها من شاط فلعلّ بقاء النون في حالة الإضافة في قوله تعالى: {شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ}[3] قد ينفي ذلك، وأمّا تفرّد ابن مالك في جعلها ملحقاً بالمذكر السالم فيوحي بتلمس ابن مالك وجهاً لهذه القراءة؛ لا سيما أنّ ابن مالك يعتد كثيراً بالقراءات الشاذة ويبني عليها قواعد نحويّة. وفي الحالات جميعها يبقى الشبه الشكلي مدخلا لتفسير الانحراف في جمع هذه الصيغة جمعا غير قياسي، إلا أنّ خروج هذا الجمع على القياس جعل العلماء يدخلون القارئ في باب الغلط، والخطأ، وهو حكم تقويمي يصدره العلماء بحقّ قارئ خالف القياس النحوي.

وممن وصف بالغلط والخطأ من القرّاء، ابن عامر، في قراءته لقوله تعالى: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ}[4].

إذ قرأ ابن عامر "فبهداهم اقتده" بكسر الدال ويشم الهاء الكسر(في اقتده) من غير بلوغ ياء[5]، وقد عدّ ابن مجاهد هذه القراءة غلطاً؛ لأنّ هذه الهاء هاء وقف، لا تعرب في حال من الأحوال، وإنّما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها[6]، وقد تبعه في ذلك ابن خالويه[7]، وردّ على ذلك أبو علي الفارسي بأنّ قراءة ابن عامر بكسر

---

(1) ابن منظور، اللسان، مادة شطن، 239/13 .

(2) السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين الكمال، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، 1980م، 46/1.

(3) سورة الأنعام، الآية (112).

(4) سورة الأنعام، الآية (90).

(5) ابن مجاهد، السبعة، 262/1.

(6) ابن مجاهد، السبعة 262/1.

(7) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الرسالة، ط1، 2000م، 145/1.

الدال، وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليست بغلط، ووجهها أن تجعل الهاء كناية عن المصدر، لا التي تلحق للوقف، فالهاء كناية عن المصدر.[1]، ومنه قول الشاعر[2]:

هَذا سُراقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُه والمَرءُ عِنْدَ الرَّشا إنْ يَلْقَها ذِيبٌ

وقال أبو عمرو الداني: هذه الهاء في قراءة ابن عامر كناية عن مصدرٍ محذوف ثابت عنه والتقدير اقتدِ الاقتداء، وهي في قراءة الباقين هاء سكت[3].

ويظهر من كلام العلماء أنّ الهاء في قراءة ابن عامر ليست للسكت، بل هي كناية عن مصدر، وبهذا فهي قراءة مقبولة ويُرّد تغليط ابن مجاهد وابن خالويه لها، لأنّ حجتهما في تغليطها كانت مبنيّةً على كونها هاء السكت.

ومما حمل على الغلط ، تغليطهم يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران في قراءتهما لقوله تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ}[4].

فقد قرأ أبو جعفر، يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران: بضم التاء(في الملائكة) إتباعا لحركة الجيم[5]، وقد كان للنحاة اعتراض على هذه القراءة، كون الكسرة علامة دالة على إعراب، فقد طعن الزجاج في هذه القراءة، وعدّها غلطاً من أبي جعفر[6]، وتبعه في ذلك الفارسي حين وصفها بالخطأ[7]، وبيّن ابن جني علة تغليطه لها بقوله: لأنّ كسرة التاء كسرة إعراب، وإنّما يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو

---

(1) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 352/3.

(2) البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج2، ص3.

(3) مكي، مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، دار الرسالة، مصر، 1984م، 439/1.

(4) سورة الكهف، الآية (50).

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 246/1.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 112/1، أبو حيان، البحر المحيط، 246/1.

(7) الفارسي، الحجة للقراء، 65/1، أبو حيان، البحر المحيط، 246/1.

جعفر، إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً صحيحاً[1]، ولم يُجوّز الزمخشري هذه القراءة كونها لغة ضعيفة[2].

وقد رُدّ عليهم أنّها لغة أزد شنوءة، وعُلل ضم التاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أنّ الهمزة تسقط في الدرج، لكونها ليست بأصل، والتاء في الملائكة تسقط أيضاً لأنّها ليست بأصل، ألا تراهم قالوا: (الملائكَ)؟ وقيل ضمت لأنّ العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها[3]، وقد علل الدرس النحوي الحديث هذه القراءة بما يُسمّى بالمماثلة الصوتيّة، إذ أثّر الصوت الثاني بالأول تأثراً كُليّاً[4].

فلا تعدو أن تكون القضية صوتيّة، للفرار من الكسر وبعده ضم، أو المماثلة الصوتيّة وتأثر الأصوات بعضها ببعض.

فالعربية تحرص على الانسجام الصوتي والإتباع حرصها على الإعراب[5]، ومن ذلك أنّ العرب تحذف نون الإعراب في حالة الرفع منعاً لتوالي الأمثال، كما في قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}[6]، ولكنّهم لا يحذفون النون إذا كانت دالّة على نسوة أو توكيد، فإذا اجتمعت نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة فصلوا بين هذه النونات بألف، ولم يحذفوا أيّاً منها. وإذا كان حذف الحركة الإعرابيّة جائزاً عند

---

(1)ابن جني، المحتيب، 71/1، أبو حيان، البحر المحيط، 246/1.

(2) الزمخشري، الكشاف، 127/1، أبو حيان، البحر المحيط، 246/1.

(3) أبو حيان، البحر، 246/1.

(4) مرعي، عبدالقادر مرعي العلي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ط1، 1993م، ص132-138.

(5) عبده الراجحي، اللهجات العربيّة، 267.

(6) سورة الانشقاق، الآية (19).

العرب، إذ كان صفةً قبليّةً لبعض قبائل العرب، كتميم[1]. وجاء شعرٌ كثير شاهداً على حذف الحركة الإعرابيّة، كقول امرئ القيس[2]:

فَالْيَومَ أَشْرَبْ، غَيرَ مُسْتحقبٍ إثْمَـــاً مِن اللهِ ولا وَاغِـــــلِ

فإذا كان ذلك جائزاً كان تغيّر الحركة لمناسبة الصوت جائزاً أيضاً، وعلى كلّ حال لم تعدم من قدح في القارئ، وحمل قراءته على الغلط.

ويظهر الحمل على الغلط في تغليطهم لمن قرأ (يؤده) بتسكين الهاء في قوله تعالى: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ}[3].

قرأها أبو عمرو، وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون[4]، وقد غلّط أبو إسحاق الزجاج هذه القراءة، ووجه الغلط عنده أنّ الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل. وبيّن الفراء أنّهم ظنّوا أن الجزم في الهاء، وإنّما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً فهو خطأ[5]. وقد عدّ الأزهري هذه القراءة وهماً، بدعوى أن العربي يختلس فيظنه الحضري أسكن[6].

وقد ردّ أبو حيّان على من غلط هذه القراءة بأنّها سبعيّة متواترة وكفى أنّها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنّه عربي صريح وسامع لغة[7].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب، 109/1.

(2) امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكندي، الديوان، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط2، 2004، ص141. وهي في الديوان فاليوم أسقى ولا شاهد فيها. وانظر البغدادي، خزانة الأدب، 354/8

(3) سورة الانشقاق، الآية (19).

(4) أبو حيان، البحر المحيط 221/3.

(5) الفراء، معاني القرآن، 223/1.

(6) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، تحقيق عيد مصطفى درويش، وعوض القوزي، ط1، 1993م، 262.

(7) أبو حيان، البحر المحيط، 223/1.

وقد ردّوا على أبي إسحاق بأنّه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها[1].

وقد أورد أبو حيان أن الفراء أجاز هذه القراءة، وحكى ذلك لغة بعض العرب تجزم في الوصل والقطع[2]، والحقيقة أن للفراء مذهبين في هذه الآية أحدهما تغليط القراءة والآخر أنّها لغة لبعض العرب[3]، ولعلّ هذه القراءة تكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، وقد ذكر ابن مالك أنّ ظاهرة التسكين في وصل الكلام تقع في الشعر بكثرة، وقد تقع في سعة الكلام بقلة بقوله:

وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثراً وفشا منتظماً[4]

وقد ظهرت صور من إسكان المتحرك في أواخر الكلمات إجراء للوصل مجرى الوقف، وهو بعدٌ من تفشي ظاهرة التسكين في البناء النحوي في العربيّة[5].

وفي قوله تعالى: {أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ}[6] غلطوا من قرأ (أنبئهم) بكسر الهاء مع الهمز.

يقول ابن مجاهد: زعم الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان بإسناده عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنبئهم مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية إنّما يجوز الكسر إذا ترك الهمز فيكون مثل عليهم وإليهم[7].

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط ، 499/2.

(2) أبو حيان، البحر المحيط 499/2.

(3) الفراء، معاني القرآن، 223/1.

(4) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 21/4.

(5) الموسى، نهاد، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، كانون الأول 1971م، 78.

(6) سورة البقرة، الآية (50).

(7) ابن مجاهد، السبعة، 154/1.

ولعلّ قول ابن مجاهد (زعم) يوحي بعدم قبوله للرواية أصلاً وكأنه يرفضها إسناداً ولغة. وتبع ابن مجاهد في تخطئته لهذه القراءة ابن خالويه، إذ قال: هي غلط لأنّ الهاء إنّما تُكسر إذا تقدمها كسر أو ياء[1].

وغلّطها أبو منصور الأزهري بقوله: غير جائز عند أهل العربيّة[2].

ويرى صاحب البحر أنّ هذه القراءة رويت عن ابن عباس بالهمز، وكسر الهاء[3]، ونقل الفارسي في كتابه: أنّ الذي يقرأ بكسر الهاء والهمزة هو ابن كثير فقط[4]، وعلى الرغم من شذوذها إلا أنّ لها وجهاً في العربيّة، وهو أنّه أتبع كسرة الهاء كسرة الباء قبلها، ولم يعتد بالهمزة، فالهمزة ساكنة، والساكن ليس بالحاجز الحصين عندهم، فكأنّه لا همزة هناك أصلاً وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، وهذا الوجه معروف في العربيّة يقولون منهِ ومنهِما[5].

وكذلك غلّطوا ابن كثير في قراءته لقوله تعالى: {أَّن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ}[6].

إذ قرأ ابن كثير (أن رأه استغنى) بغير ألف بعد الهمزة وزن رَعَهُ[7]، والأصل رأيه على وزن رعيه، فصارت الياء التي هي لام الفعل ألفاً لانفتاح ما قبلها فصارت رآه[8]، قال ابن مجاهد وهذه القراءة غلط؛ لأنّ (رءاه) مثل رعاه ممالاً وغير ممال[9]، وقد تصدّى أبو حيان للرد على ابن مجاهد بقوله: "وينبغي أن لا يغلطه، بل

---

(1) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م، 82/1.

(2) الأزهري، معاني القراءات، 147/1.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 240/1.

(4) الفارسي، الحجة للقرّاء، 6/2.

(5) ابن جني، المحتسب، 70/1.

(6) سورة العلق، الآية (7).

(7) ابن مجاهد، السبعة، 692/1.

(8) ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط3، 1982م، 767/1.

(9) ابن مجاهد، السبعة، 692/1.

يتطلب له وجهاً، وقد حذفت الألف في نحوٍ من هذا، قال: وصاني الحجاج فيما وصّني يريد: وصاني، فحذف الألف وهي لام الفعل، وقد حذفت في مضارع رأى في قولهم: أصاب الناس جهد لو ترَ أهل مكة وهو حذف لا ينقاس لكن إذا صحّت الرواية به وجب قبوله، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها"[1].

أما في قول أبي حيّان (إذا صحت الرواية به وجب قبوله) فلم يتّضح مقصوده أأراد صحة رواية القراءة عن الرسول –عليه الصلاة والسلام– أم صحة رواية الشواهد التي أوردها؟ فإن كانت الأولى فليس من الممكن أن يصل الحد بالنّحاة إلى رد قراءة النبي –عليه الصلاة والسلام– إن صحت عنه، إنّما يخرجونها من النحو؛ لقلتها وخروجها عن قواعدهم، وهم في نقدهم للقراءات ينتقدون أداء القرّاء ويشكّون في نسبتها للنبي –عليه الصلاة والسلام–، أمّا إن كان حديثه عن صحة رواية الشواهد التي أوردها، فقد ذَكر أنّه لا ينقاس، والنّحاة أصحاب تقعيد وتنظيم يرفضون الشاذ ولا يقيسون عليه.

وغلّطوا حمزة والكسائي في قراءتهما لقوله تعالى: {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا}[2].

قرأ حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى سنين[3]، وقد وصف المبرد هذه القراءة بالخطأ وعدم الجواز، وإنّما يجوز ذلك عنده في الشعر للضرورة[4].

وقد تصدّى للدفاع عن هذه القراءة غير واحد من النحويين، فيقول الفرّاء: "ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف[5]، كما بيّن مكي جواز ذلك بقوله "وحجة من أضاف أنّه أجرى بالإضافة إلى

---

(1) أبو حيان، البحر، 508/10.

(2) سورة الكهف، الآية (25).

(3) ابن مجاهد، السبعة، 389.

(4) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 171/2؛ مكي بن أبي طالب، 58/2.

(5) الفراء، معاني القرآن، 138/2.

الجمع كالإضافة إلى الواحد، في قولك ثلاثمائة درهم وثلاث مائة سنة وحسن ذلك؛ لأنّ الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملاً للكلام على المعنى، وهو الأصل، لكنّه يبعد لقلة استعماله"[1].

واحتج لحمزة والكسائي ابن زنجلة بقوله: "بل هذه القراءة مختارة وحجّتها أنّهما أتيا بالجمع بعد قوله ثلثمائة على الأصل، لأنّ المعني في ذلك هو الجمع وذلك أنّك إذا قلت عندي مائة درهم، فالمعنى مائة من الدرهم، والجمع هو المراد من الكلام، والواحد إنّما اكتفي به من الجمع إذا قيل ثلثمائة سنة وثلثمائة رجل؛ لأنّ الواحد هاهنا يؤدي على معنى الجمع بذكر العدد قبله فعاملوا الأصل الذي هو من المتكلم... قال الكسائي العرب تقول أقمت عنده مائة سنة ومائة سنين"[2].

وعلى هذا تعد القراءة صحيحة؛ لأنّ لها وجهاً في العربيّة أثبته نحاة آخرون غير المبرد.

كما غلّطوا ابن كثير في كسره الخاء والمد في كلمة (خطئا) في قوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ، نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ، إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا }[3].

قرأ ابن كثير بكسر الخاء والمد (خِطاء)[4]، وقد غلّط هذه القراءة غير واحدٍ من النّحاة، ومن ذلك قول أبي حاتم : "هذه القراءة غلط غير جائز، ولا يعرف هذا في اللغة"[5]. وقول النحاس: "فأمّا من قرأ: (كان خطاء)، بالكسر والمد، فلا يعرف في العربيّة، ولا في كلام العرب"[6]. وقد احتج لهذه القراءة الفارسي بقوله: "هي مصدرٌ

---

(1) مكي بن أبي طالب، 58/2.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات، 4/4.

(3) سورة الإسراء، الآية (31).

(4) ابن مجاهد، السبعة 182.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 43/7.

(6) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني،جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ، 148/4.

من خاطأ يخاطئ، وإن كنّا لم نجد خاطأ، ولكن وجدنا تخاطأ وهو مطاوع خاطأ، فدلّنا عليه... فكان هؤلاء الذين يقتلون أولادهم يخاطئون الحق والعدل"[1].

وكلام الفارسي مقبول نظريّاً، فقد أكّد النّحاة أنّ مصدر فاعل يكون على فعال ومفاعلة، وجاء في ألفية ابن مالك قوله[2]:

لفاعل: الفعال والمفاعلة وغير ما مر السماع عادله

إلاّ أنّه لم يرد عن العرب أنّهم استخدموا خطاء مصدراً للفعل خاطأ، وهذا ما يسوغ للنّحاة نقد هذه القراءة لعدم تحقق السماع بها.

والحقيقة تدعونا إلى القول: إنّ النّحاة في بعض الجوانب النقديّة كانوا معياريين في نقدهم للقرّاء، ينطلقون من قاعدة قسريّة، قائمة على القياس النّحوي فحسب، إلا أنّه لا سبيل لضبط اللغة إلا بمثل هذه القواعد، ولو سمح لكل مسموع أن يدخل اللغة على أنّه صحيح، لأصبحت اللغة فوضى عارمة، لا يحدها حدود.

---

(1) الفارسي، الحجة للقرّاء،96/5، أبو حيان، البحر، 43/7.

(2) ابن عقيل بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت–لبنان، ط1، 1996م، 379/1.

الفصل الثاني
تلحين النّحاة للقرّاء

يشيع مصطلح اللحن كثيراً في المصنفات اللغويّة، وبخاصة في عصور ما بعد الإسلام، إذ اتسعت الدولة الإسلامية ودخل في الإسلام غير العرب، فخفي عليهم ما في اللغة العربية من أساليب، ومعانٍ، ولم تكن ألسنتهم لتتخلص من فطرتها اللغوية، مهما بلغت من العلم في العربية، فهذا الفرّاء وهو من علماء النحو يلحن في مجلس الرشيد، وعندما سأله عن ذلك قال: "يا أمير المؤمنين إن طباع البدو الإعراب وطباع الحضر اللّحن، فإذا تحفّظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت"[1].

وبدأ الفساد يدب في ألسنة العرب، وفي لسان العرب الذين خالطوا هؤلاء الشعوب، فظهر اللحن في كلام العرب الخلّص، وروى الجاحظ: إنّ "أوّل لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق حيٍّ على الفلاح"[2].

1.2 مفهوم اللحن:

ورد اللحن في اللغة لستة معانٍ: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى، والمقصود فيه في هذه الدراسة هو: الخطأ في الإعراب، واللحن بهذا المعنى في اللغة: "ترك الصواب في القراءة، والخطأ في الكلام"[3]، ويقال: لحن يلحن –إذا أخطأ– لحنا، فهو لاحن، كأنّه من العدول والميل عن الحق[4].

---

(1) العَكري، عبدالحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986، 39/3.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، 151/2.

(3) ابن منظور، اللسان، لحن، 487/5.

(4) الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، تفسير الماتريدي، تأويلات أهل السنة، تحقيق مجدي باسلوم، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، 282/9.

أمّا في الاصطلاح، فهو: "خلل يطرأ على الألفاظ فيدخل وهو جليّ وخفيّ"[1] وهو: "الخطأ النّحوي الذي يقع فيه الإنسان أثناء الكلام والقراءة، وقد يكون في نطق الألفاظ"[2].

وعرّفه رمضان عبد التوّاب بأنّه: "مخالفة العربيّة الفصحى، في الأصوات، أو في الصيغ، أو في تراكيب الجملة، وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ، وهذا هو ما كان يعنيه كلّ من ألّف في لحن العامة من القدامى والمحدثين"[3].

وقد ورد هذا المصطلح كثيراً في نقد النّحاة واللغويين للقرّاء في قراءاتهم لبعض القراءات القرآنية، في جوانبها المتعددة، فقد وصفوا بعض القرّاء باللحن وخروجهم عن سنن العربيّة، وذلك كقولهم في حمزة: وكان يلحن في القرآن، ولا يعقله، يقول: وما أنتم بمصرخيِّ بكسر الياء المشددة، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة، قال أبو حاتم: وإنّما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيره الجهّال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت[4] وقولهم عن نافع: "إنّما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربيّة وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا"[5]. وقال أبو إسحاق الزجاج: ومن قرأ بهذه القرّاءة –يقصد إدغام التاء في الطاء وتشديد الطاء في (اسطاعوا)– فهو لاحن مخطئ[6].

والفرق بين اللحن والخطأ هو: " أنّ اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول

---

(1)التهانوي، محمد بن علي الفاروقي ، كشّاف اصطلاحات الفنون، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، 94/4.

(2) مجدي وهبي، ورفيقه، معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، كمتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984، (لحن) 316.

(3) عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1967، ص9.

(4) أبو الطيب، مراتب النحويين، ص26–27.

(5) ابن جني، المنصف ، 307/1.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 312/3.

والفعل واللحن ولا يكون إلا في القول وتقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما يقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة"[1].

2.2 جوانب اللحن عند القرّاء:

ومن مظاهر ذلك ما يطالعنا، في قراءة نافع وأبي عمرو (أأنذرتهم) بهمزة ومد بعدها في قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}[2]. إذ قرأ نافع وأبو عمرو "آنذرتهم" يهمزان ثم يمدان بعد الهمزة، وتقدير هذا أن تدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة التي بعدها ألف ليبعد المثل عن المثل، ويزول الاجتماع فيخف اللفظ، والحجة في ذلك أنّ العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخففها في أخف أحوالها، وهي ساكنة نحو: كاس، فإذا كانت تخفف واحدة فأن تخفف ومعها مثلها أولى[3].

وقد تعرّض الزمخشري لهذه القراءة في كتابه الكشّاف، ووصف قارئها باللاحن والخارج عن كلام العرب خروجين:

أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفاً مدغماً فيه، نحو قوله تعالى: (الضالين) وخويصة، والثاني إخطاء طريق التخفيف؛ لأنّ طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة راس[4].

قال الأزهري في احتجاجه لقوله: (أأنذرتَهم): "... ومن جمع بينهما فهو الأصل" وقد وصف تحقيق الهمزتين فيها بأنّه عربي فصيح[5].

---

(1) العسكري، الفروق اللغويّة، 55/1

(2) سورة البقرة، الآية (6).

(3) ابن زنجلة عبدالرحمن بن محمد أو زرعة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط5، 1997م، 86/1.

(4) الزمخشري، الكشاف، 48/1.

(5) الأزهري، معاني القراءات، 130/1.

ويقرر ابن خالويه حقيقة أنّ الهمز هو الأصل في الكلام، في كلامه على لفظ (يؤمنون) في قوله: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ}[1] إذ ذكر أنّه يُقرأ بالهمز وتركه، فيه وفيما ضارعه، قال: "فالحجة لمن همز أنّه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها؛ لأنّ الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم. والحجة لمن تركه أنّه نحا التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهل ذلك عليه سكونـــها وبعد مخرجها"[2].

وقد دافع القرطبي كذلك عن هذه القراءة وذكر أنّها القراءة المختارة عند الخليل وسيبويه، وهي لغة قريش وسعد بن بكر، وقد استدلّ على جواز هذه القراءة ببيت لذي الرمة[3]:

أيَا ظَبْيَةَ الوَعسَاء بَينَ جُلاجلٍ وبَيْنَ النّقَا آنت أمْ أمّ سَالِمِ[4]

وهذا البيت الذي استشهد به لتلك القراءة ذكره سيبويه مستشهداً به على قراءة من فصل بين الهمزتين بألف، فيقول: "ومن العرب ناس يُدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا؛ وذلك لأنّهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، وذكر البيت شاهداً على هذه اللغة[5].

كما أنّ البيت في الديوان جاء بهمزتين بينهما ألف، كما استشهد به سيبويه لا كما استشهد به القرطبي، فقد ورد البيت في ديوان ذي الرمة:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاء بَينَ جُلاجل وَبَيْنَ النَّقا آأَنْتِ أمْ أمّ سَالِمِ[6]

والشاهد في البيت قوله آأنت بإدخال ألف بين الهمزتين.

---

(1) سورة البقرة، الآية (3).

(2) ابن خالويه، الحجة، ص40.

(3) ذو الرمة، أبو الحارث غيلا بن عقب بن مسعود، ديوان ذي الرمة، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص273.

(4) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر؛ الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م، ج1، ص185.

(5) سيبويه، 551/3.

(6) ذو الرمة، الديوان، 273.

ولعلّ قول القرطبي: "إنّ هذه القراءة اختيار الخليل وسيبويه"، إشارة إلى قول سيبويه "واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنّهما إذا كانتا في حرفٍ واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف[1]، وقد تصدّى أبو حيّان للردّ على الزمخشري، إلا أنّه لم يأت بحجة لصحة هذه القراءة ومطابقتها لكلام العرب، ولم يلتمس لها مخرجاً، بل اكتفى باعتقاده بصحّة الرواية عن طريق النقل، ورفضه أن تدفع باختيار المذاهب، ووصفه الزمخشري بأنّ من عادته إساءة الأدب على أهل الأداء[2].

وقد جاءت قراءات عدة جمعت بين همزتين حققتا تارة، وسهلتا تارة، وجمع فيهما بين التحقيق والتسهيل وهمزة بين بين، وما إلى ذلك من حالات نطق الهمزة، ومن ذلك كلمة أئمة في قراءة الكسائي: {وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً}[3] بتحقيق الهمزتين، فقد لحّنها أكثر النحويين، فسيبويه يرى: "أنّه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"[4]. ويرى النّحاس أنّها لحن عند جميع النحويين[5]. ويقول ابن جني: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن تكونا عينين نحو: سئّال وسئّار"[6].

وعلى النقيض من ذلك، فقد لحّن الزمخشري قراءة الحرميين، وأبي عمرو، بهمزة وياء مكسورة[7] بقوله: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرّف"[8].

---

(1) سيبويه، 252/3.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط، 79/1.

(3) سورة السجدة، الآية (24).

(4) سيبويه، 549/4.

(5) النحاس، إعراب القرآن، 615/2.

(6) ابن جني، الخصائص، 143/3.

(7) انظر: ابن مجاهد، السبعة، 312.

(8) الزمخشري، الكشاف، 177/2.

ومن النصوص السابقة نتبيّن اختلاف النّحاة فيما بينهم في مسألة تحقيق الهمز وتخفيفه، فسيبويه يختار التخفيف ولا يرتضي التحقيق، والزمخشري يختار التحقيق ويرفض التخفيف، ممّا يدلّ على وجود وجوه عدّة لتلك المسألة، ولصعوبة مخرج الهمزة فإن العرب غيرته وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محققاً، ومخففاً، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قبله، ومحذوفاً، ومسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته[1]. كما أنّه بات من البدهي المعروف لدى جميع اللغويين أنّ تخفيف الهمز لغة قريش وسعد بن أبي بكر، وأنّ تحقيق الهمز ظاهرة لغويّة معروفة في لغة تميم وأسد، ومن المسلّم به أيضاً أنّ القرآن نزل بلغات العرب، وفي هذا دليلٌ على صحة قراءة نافع وأبي عمرو.

ومما حمل على اللحن قراءة أبي عمرو بن العلاء بتسكين حركة الهمزة في (بارئكم) من قوله تعالى: {فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ}[2].

فقد روى الجزري أنّ أبا عمرو بن العلاء قرأ بإسكان حركة الهمزة فيها[3]. ويفسّر ذلك أبو حيّان بقوله "وذلك إجراء للمنفصل عن كلمتين مجرى المتّصل من كلمة، فإنّه يجوز تسكين مثل إبل"[4].

وقد منع المبرد التّسكين في حركة الإعراب، ووصف قراءة أبي عمر بالإسكان باللحن[5]، وتبعه في ذلك الزّجاج الذي يرى أنّ جزم بارئكم إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل[6]. لأنّ الظاهر في رأي سيبويه أنّ مثل هذا التسكين لا يجوز إلاّ في الشعر، وذلك في قوله: وقد يجوز أن يسكنوا

---

(1) مكي، مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمّان، 1984، ص95.

(2) سورة البقرة، الآية (54).

(3) ابن الجزري، النشر، 212/2.

(4) أبو حيّان، البحر، 333/1.

(5) أبو حيّان، البحر، 333/1.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 276/4.

الحرف المجرور والمرفوع في الشعر، شبّهوا ذلك بكسر فخذ، إذ حذفوا فقالوا فخذ، وبضمة عضُد، إذ حذفوا وقالوا عضْد[1].

أمّا في النثر فيرى سيبويه لها حالتين: الإشباع وتحكمه المشافهة، وأمّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وأشار في الاختلاس إلى قراءة أبي عمرو[2]، وكأنّه يرى الوجه في هذه القراءة الاختلاس لا الحذف، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي، فأجاز الإسكان في الشعر والاختلاس في القرآن، واصفاً من أسكن بعدم الضبط، إذ يقول: وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من بارئكم وما أشبه ذلك، مما توالى فيه الحركات، فيُري من يسمعه أنه قد أسكن ولم يكن يسكن[3].

أمّا ابن جنّيّ فله رأيان مختلفان، فيقول: "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتّة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رووه ساكناً ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية[4].

ولكنّه في موضعٍ آخر يقول: قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت أبا عمرو عن يعلمهم الكتاب (يقصد حذف العلامة الإعرابيّة وهو علة تلحين هذه الآية) فقال: أهل الحجاز يقولون: (يعلمُهم ويلعنُهم مثقلة، ولغة تميم يعلمْهم ويلعْنهم، قال أبو الفتح: أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنّه استيفاء واجب الإعراب، لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمّات؛ فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو[5].

وقد أورد ابن الجزري حججاً نقلها عن أبي عمرو الداني تنفي أنّ أبا عمرو اختلس، ورويت عنه بالإسكان لضعف دراية السامع، وذلك أنّ الذي نقل رواية الإسكان عن أبي عمرو هو يحيى اليزيدي، وقد نقل عن أبي عمرو إشمام الهاء من يهدي والخاء من يخصّمون، فيقول: "وهذا يبطل قول من زعم أنّ اليزيدي أساء

---

(1) سيبويه، 203/4.

(2) سيبويه، 202/4.

(3) أبو علي الفارسي، الحجّة، 77/2.

(4) ابن جنّي، الخصائص، 72/1.

(5) ابن جنّي، المحتسب، 109/1.

السمع إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في بارئكم ويأمرهم، فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه، لأنَّ ما ساء السمع فيه، وخفي عنه لم يضبطه بزعم القائل وقول المتأوّل، وقد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفته، وهو الفتح، فمحالٌ أن يذهب عنه ويخفى عليه فيما يتبعّض منهنّ لقوته، وهو الرفع والخفض، قال: ويبيّن ذلك ويوضح صحّته أنّ ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمرو وأبا شعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو إشمام الراء من (أرنا) شيئاً من الكسر، قال: فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت روايته في (أرنا) ونظائره كروايته في (بارئكم) وبابه سواء، ولم يكن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله"[1]. كما أنّ الفراء في حديثه عن قوله تعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا}[2]. قال: العرب تسكّن الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنّها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم تستثقل[3].

وقد تصدّى أبو حيّان للردّ على من لحّن هذه القراءة مقدّماً الحجج والبراهين على صحّتها بقوله: "إنّ أبا عمرو لم يقرأ إلاّ بأثرٍ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرّد لذلك منكر، وقال الشاعر[4]:

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمَاً مِن الله وَلا واغِلِ

وقال آخر[5]:

رُحْتِ في رِجْليكِ مَا فيهِمَا وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِن المِئزَرِ[6]

أمّا ابن الجزري فكان له رأي قريب من رأي أبي حيّان، إذ يقول: "إنّ الإسكان له وجه من العربيّة غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من الكلام مجرى المتّصل من كلمة نحو: إبل وعنق، وقد أجازه سيبويه في الشعر، وتبعه في مذهبه جمهور النّحويين كما أنّ له نظائر في لغة تميم، وأسد، وفي أشعار العرب، ثمّ إنّ

---

(1) ابن الجزري، النشر، 214/2.

(2) سورة هود، الآية (28).

(3) الفرّاء، معاني القرآن، 12/2.

(4) امرؤ القيس، الديوان، ص141؛ وانظر: البغدادي، الخزانة، 354/8.

(5) البغدادي، الخزانة، 484/4.

(6) أبو حيّان، البحر، 333/1.

إجماع العلماء على جواز إسكان حركة الإعراب في الإدغام يعتبر دليلاً على جواز الإسكان هنا[1].

ومن المحدثين من يرى في مثل هذه الظاهرة دليلاً على عدم أهمّيّة الحركة الإعرابيّة، وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس: "لم تكن الحركة الإعرابيّة تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثيرٍ من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[2].

ويقول رمضان عبدالتواب: "حتى ذلك الإعراب الذي هو أهم مميّزات اللغة الفُصحى، لم تكن كل العرب تقدر عليه"[3].

ويرى نهاد الموسى أنّ هذه الظاهرة بداية للتخلص من الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة، وهي الحال التي أصبحت عليها اللهجات في العصر الحديث[4].

أما صاحب أبو جناح فيقول: "نميل إلى الاعتقاد بأنّ هذه الظاهرة تمثل وجهاً من وجوه السلوك اللغوي اليومي للمتكلمين العرب الذين لم يكونوا يحرصون بدقة على مراعاة التّقيّد بالعلامات الإعرابيّة ونطقها في جميع كلامهم[5].

كما يرى بعض المحدثين أنّ الإسكان في قراءة أبي عمرو مرده إلى القياس المقطعي، ففي كلمة (بارِئِكُم) ثلاثة مقاطع صوتية متتالية، على وزن (فِعِل) وفي (يأمركم) على وزن (فُعُل) وهكذا؛ مما جوز لهم إسكان أوسطها[6].

---

(1) ابن الجزري، النشر، 213/2.

(2) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5، 1975م، ص237.

(3) عبدالتّواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م، ص80.

(4) الموسى، نهاد، في تاريخ العربيّة، د.ط، 1976م، ص153.

(5) أبو جناح، صاحب، الظواهر اللغويّة في قراءة الحسن البصري، دار الفكر، عمان، ط1، 1999م، ص47.

(6) شاهين، عبدالصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1987، ص352؛ وانظر: السيد، إبراهيم يوسف، ظاهرة إسكان المتحرك في أواخر الكلمات بين القراء والنّحاة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، م2، ع4، تشرين أول 2006م، ص33.

وعلى ذلك فإنّ الباحث يرى أنّ أدلّة من تعصّبوا للقراءة في ردّهم على النّحاة الملحنين لها، أدلّة شافية وكافية لصحّة هذه القراءة، كون هذه القراءة تعود إلى لغة من لغات العرب لها مكانتها في الفصاحة، وهي لغة تميم، كما أنّ حذف الحركة للإدغام دليلٌ على إمكانيّة الاستغناء عن العلامة الإعرابيّة، "فلا خلاف بين النّحاة أنّ الإعراب قد يزول بالإدغام، والقرّاء قد أجمعوا على إدغام النون في قوله تعالى: {مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ}[1][2].

كما أنّ العرب تحذف نون الإعراب في الأفعال الخمسة إذا توالت الأمثال كقوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}[3]. ولا تحذفها إذا كانت دالّة على نسوة أو توكيد، فتلجأ إلى إقحام الألف بينها لمنع توالي الأمثال.

أما ما نقل عن قلة ضبط الراوي وأنه لم ينتبه إلى اختلاس أبي عمرو للقراءة، ففي رد الداني دليل شافٍ أيضاً، وذلك بأنّ الراوي روى عن أبي عمرو الإشمام وهو أدقّ من الاختلاس، فكيف له أن يسيء، وقد جاءت قراءة أبي عمرو بالتسكين في مواطن عدة كان لها من النقد ما لقراءة (بارئكم)، وقد آثر الباحث وتجنباً للتكرار أن تُسرد هذه الآيات سرداً دون تعليق.

قال تعالى: {أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَٰذَا}[4] سكّن أبو عمرو راء (تأمرهم)[5].

قوله تعالى: {يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ}[6] سكّن أبو عمرو همزة (يأمرهم)[7].

---

(1) سورة يوسف، الآية (11).

(2) الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2005م، ص607.

(3) سورة الانشقاق، الآية (19).

(4) سورة الطور، الآية (32).

(5) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 401.

(6) سورة الأعراف، الآية (157).

(7) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 231.

وقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً}[1] سكّن الرّاء من يأمركم[2].

قوله تعالى: {قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ}[3] تسكين الراء من يأمركم[4].

قوله تعالى: {إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ}[5] تسكين الرّاء من يأمركم[6].

قوله تعالى: {الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ}[7] تسكين الرّاء من يأمركم[8].

قوله تعالى: {وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا}[9] تسكين الرّاء من يأمركم[10].

قوله تعالى: {أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ}[11] تسكين الراء من يأمركم[12].

قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ}[13] تسكين الراء[14].

---

(1) سورة البقرة، الآية (67).

(2) ابن الجزري، 215/2.

(3) سورة البقرة، الآية (92).

(4) الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ص42.

(5) سورة البقرة، الآية (169).

(6) ابن الجزري، النشر، 224/2.

(7) سورة البقرة، الآية (268).

(8) الصفاقسي، غيث النفع، 56.

(9) سورة آل عمران، الآية (80).

(10) ابن الجزري، النشر، 240/2.

(11) سورة آل عمران، الآية (80).

(12) الصفاقسي، غيث النفع، 67.

(13) سورة النساء، الآية (58).

(14) الصفاقسي، غيث النفع، 67.

قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}[1] تسكين الراء من يشعركم[2].

قوله تعالى: {وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ}[3] تسكين الراء من ينصركم[4].

كما حملوا على اللحن قراءة من قرأ قوله تعالى: {هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}[5]. بالنصب.

فقد قرأ سعيد بن جُبير، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، ومحمد بن مروان أطهر بالنصب[6]، وقد لحنها أبو عمرو بن العلاء، وقال من قرأ {هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}. بالنصب، فقد تربع في لحنه؛ وذلك أنّ انتصابه على أن يُجعل حالاً قد عمل فيها ما في هؤلاء من معنى الفعل، كقوله تعالى: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}[7]، أو ينصب هؤلاء بفعل مضمر، كأنّه قيل: خذوا هؤلاء بناتي، و(بناتي) بدل، ويعمل هذا المضمر في الحال، و(هنَّ) فصل، وهذا لا يجوز لأنّ الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال[8].

أمّا الكوفيّون فيجعلونه منصوباً على التقريب، "وهو مصطلحٌ كوفي يُراد به إعمال أسماء الإشارة في الجمل الإسميّة عمل كان، فيرتفع ما كان مبتدأ على أنّه اسمٌ للتقريب، وينتصب الخبر على أنّه خبرٌ له، وجعلوا منه {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}[9]، و

---

(1) سورة الأنعام، الآية (109).
(2) ابن الجزري، النشر، 261/2.
(3) سورة آل عمران، الآية (160).
(4) ابن الجزري، النشر، 243/2.
(5) سورة هود، الآية (78).
(6) الزمخشري، الكشاف، 414/2.
(7) سورة هود، الآية (72).
(8) الزمخشري، الكشاف، 414/2.
(9) سورة هود، الآية (72).

قوله تعالى: {وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ}[1]، وقوله تعالى: {هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}[2]. بفتح الراء من أطهر وجعل الضمير (هُنَّ) ضمير فصل"[3].

قال السيوطي: "وذهب الكوفيّون إلى أنّ هذا وهذه إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً"[4].

ولكنّ الكوفيّين يمنعون الجمع بين التقريب وضمير الفصل، فلا يصحّ عندهم أن يقال: هذا هو زيدٌ قائماً بنصب (قائماً)، وإنّما يقال: هذا هو زيد قائم بالرفع، قال ثعلب: "إلا أنّه لا يدخل العماد مع التقريب، من قبل أنّ العماد جوابٌ والتقريب جواب فلا يجتمعان"[5].

وقد جعل لها الزّجاج وجهاً في العربيّة، وهو أن تجعل (هنّ) في هذا، بمنزلتها في كان، فإذا قالوا: هؤلاء بناتي أطهر لكم، أجازوا هنّ أطهر لكم، كما يجيزون (كان زيدٌ أطهر من عمرو)[6].

وأورد رأياً لأبي عثمان: بأنّ وجه النّصب في (أطهر) أن تجعل (هنّ) أحد ركني الجملة، وتجعله خبر بناتي، كقولك: زيدٌ أخوك هو، وتجعل أطهر حالاً من هنّ أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً[7].

---

(1) سورة الأنعام، الآية (152).

(2) سورة هود، الآية (78).

(3) البعيمي، إبراهيم بن سليمان، المنصوب على التقريب، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، طبعة السنة التاسعة والعشرون، 1419/1418هـ.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 71/2.

(5) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 43/1.

(6) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 67/3.

(7) الزّجاج، معاني القرآن، 121/1.

أمّا ابن جني فالوجه عنده أن تجعل (هنّ) عماداً، وأطهر منصوباً به على الحال[1]، ولكنّ هذا الرّأي مرفوض عند النّحاة؛ لأنّ (هنَّ) لا تكون هنا ضمير فصل أو عماداً، وإنّما يأتي العماد فيما لا يتم الكلام إلا بما بعده[2].

ووجّهها الزمخشري بأن يكون هؤلاء مبتدأ و(بناتي هنَّ) جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك هذا أخي هو، ويكون (أطهر) حالاً[3].

وحملوا على اللحن كذلك، إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[4].

وعزيت هذه القراءة إلى أبي جعفر الرواسي والكسائي والفراء، وعزيت أيضاً إلى أبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين[5]، ولم يُجز سيبويه إدغام الراء في اللام؛ بحجّة أنّها مكررة، وهي تفشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر[6]، كما لحّنها النّحاس ونسب اللحن فيها للراوي، إذ يقول: "إنّ أبا عمرو أجلّ من أن يغلط في مثل هذا، ولعلّه كان يخفي الحركة فظنّ الرّاوي ذلك إدغاماً[7]، وقال ابن جنّي: هذا الإدغام غير معروف، وأنّه لا قوة له في القياس[8]، ويرى الزّمخشري: "أنّ مدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنّه يلحن، وينسب إلى أعلم النّاس بالعربيّة ما يؤذن بجهلٍ عظيم. والسبب في نحو هذه الرّوايات قلة ضبط الرّواة، والسبب في قلّة الضبط قلّة الدّراية، ولا يضبط نحو هذا إلاّ أهل النّحو"[9].

---

(1) ابن جني، المحتسب، 325/1.
(2) الزّجاج، معاني القرآن، 67/3.
(3) الزمخشري، الكشاف، 398/2.
(4) سورة المائدة، الآية (18).
(5) السيوطي، همع الهوامع، 230/2.
(6) سيبويه، 448/4.
(7) النّحاس، إعراب القرآن، 237/1.
(8) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 193/1.
(9) الزمخشري، الكشاف، 325/1.

"وليس إدغام الرّاء مع اللام بممتنع صوتياً؛ لأنّ الراء صوت لثوي مجهور واللام صوت أسناني لثوي انحرافي، والذي يجعل إدغامهما صحيحاً قرب مخرجيهما واتّفاقهما في الصفات؛ وإنّما منعه سيبويه ومن ذهب مذهبه خوفاً من فقدان صفة ذاتيّة في الرّاء هي صفة التكرار التي لا تكون فصيحةً بدونه"[1].

وقد وقف أبو حيّان مدافعاً عن صحّة القراءة، يقول: "إنّ لسان العرب ليس محصوراً في ما نقله البصريّون فقط، والقراءة لا تجيء على ما علمه البصريّون ونقلوه"[2]. واحتجّ على البصريين بقوله: "وقد اتّفق على نقل إدغام الرّاء مع اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، وأجازه الرواسي والكسائي والفراء وهؤلاء كلهم أئمة في القراءات والنحو ولغات العرب، وحجّتهم في ذلك السماع والرّواية"[3].

ويرى إبراهيم أنيس أنّ الإدغام (تأثر الأصوات بعضها ببعض) ظاهرة صوتيّة تحدث كثيراً في البيئات البدائيّة، حيث السرعة في نطق الكلمات ومزجها ببعض، ويقول: الإدغام أكثر شيوعاً في لهجات القبائل النازحة إلى العراق، أمّا البيئة الحجازيّة فقد كانت بيئة استقرار وبيئة حضارة نسبيّاً، فيها يميل النّاس إلى التّأني في النطق وإلى تحقيق الأصوات وعدم الخلط بينهما[4]. ثمّ يسوغ أنيس إدغام اللام في كل هذه الأصوات: "أنّ اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربيّة، ولا شكّ أنّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرّضاً للتطور اللغوي من غيرها"[5]. وأما قول أبي حيان: بأنّ لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريّون فقط، فهذا صحيح ولا يقول به أحد، إلا أنّه ليس بحجة على صحة القراءة، وقد أكثر أبو حيان في رده على النّحاة من مثل هذا القول. وفي قوله: اتّفق

---

(1) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 1998م، ص212.

(2) أبو حيّان، البحر، 361/2.

(3) أبو حيّان، البحر، 361/2-363.

(4) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيّة، 63؛ وانظر المحيسن، محمد محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1984م، 94/1.

(5) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللّغويّة، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص135.

على نقل إدغام الرّاء مع اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، فالنحاة لا يقللون من شأن أبي عمرو وسعة علمه، ولكنهم يشككون في نسبة القراءة لأبي عمرو، وأما عن قول أنيس: أنّ اللام أكثر عرضة للتطور، فالنحاة – كما سلف– لا يمنعون إدغام اللام في الراء، إنما جاء المنع لإدغام الراء في اللام، وكانت أسبابهم ظاهرة، وهي: الخوف من فقدان صفة التكرار في الراء.

وعليه فإنّ الباحث يميل إلى رأي النحاة في هذه المسألة، ويرى خروج هذه القراءة عن المقاييس التي وضعها علماء اللغة.

ومما حمل على اللحن قراءة نافع وأبي عمرو، لقوله تعالى: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ}[1] قرأ نافع، وأبو عمرو بإدغام النون في اللام[2]، وقد وصف المبرد هذه القراءة باللحن، وقد روي عنه أنّه قال: "ما علمت أنّ أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين، أحدهما: (عاداً لولى)"[3].

وسبب تلحين المبرد لهذه القراءة، أنّ أبا عمرو بن العلاء أدغم حرفاً في حرف، فأسكن الأول والثاني حكمه السكون، وإنّما حركته عارضة، فكأنّه جمع بين ساكنين[4].

ووصفها أبو جعفر بأنّها لغة رديئة؛ لأنّ اللام حكمها السكون، وإن حركت فإنما الحركة للهمزة[5].

واحتج لهذه القراءة الفراء بقوله: "وهي قراءة أهل المدينة، جزموا النون لما تحركت اللام، وخفضها من خفضها؛ لأنّ البناء على جزم اللام التي مع الألف في الأولى، والعرب تقول: قم لآن، وقمِ الآن، وصمِ الإثنين، وصمْ لثنين"[6].

---

(1) سورة النجم، الآية (50).

(2) ابن مجاهد، السبعة 615.

(3) النحاس، إعراب القرآن، 277/3.

(4)النحاس، إعراب القرآن، 277/3.

(5)النحاس، إعراب القرآن، 526/1.

(6) الفراء، معاني القرآن، 102/3.

وتصدى للدفاع عنها أبو إسحاق، وجعلها لغة من ثلاث لغات: أولاها تحقيق الهمزة، والثانية تخفيف الهمزة فتلقي حركتها على اللام دون حذف ألف الوصل، والثالثة أن يقال: لولى فتحذف ألف الوصل؛ لأنّها اجتلبت لسكون اللام فلما تحركت اللام حذفت، وعلى هذا قراءته بإدغام التنوين في اللام[1].

ويرى الباحث أنّ مثل هذا الإدغام قد يحدث في اللغة، ولكن خارج حدود القياس النحوي.

وكذلك حملوا على اللحن قراءة حمزة لقوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ}[2] فقرأ حمزة بتشديد الطاء، والباقون بالتخفيف[3] ووصفوا قارئها باللاحن المخطئ، فيقول الزجاج: "من قرأ بهذه القراءة فهو لاحن مخطئ، زعم ذلك الخليل ويونس وسيبويه، وجميع من يقول بقولهم، وحجتهم بذلك أنّ السين ساكنة، وإذا أدغمت التاء في الطاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين"[4]. وقال أبو علي الفارسي: "هي غير جائزة لأنّه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة"[5] وضعفها القرطبي[6] ووصف أبو حيان الإدغام فيها بأنّه على غير حده[7] ويدافع ابن خالويه عن حمزة بقوله: "وليس في ذلك عليه عيب؛ لأنّ القرّاء قد قرأوا بالتشديد

---

(1) انظر النحاس، إعراب القرآن، 276/3.

(2) سورة الكهف، الآية (97).

(3) الصفاقسي، غيث النفع، 378/1.

(4) الزجاج، معاني القرآن، 312/3.

(5) الفارسي، الحجة، 178/5؛ وانظر: السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 550/7.

(6) القرطبي، الجامع، 63/11.

(7) أبو حيان، البحر، 228/7.

قوله: {لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ}[1] {أَمَّنْ لا يَهِدِّي}[2] و {نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ}[3]»[4].

إنّ هذه أمثلة قُصِد منها التمثيل لوصف النّحاة للقرّاء باللحن، ولم يقصد منه الحصر والاستقصاء، فاللحن حكم شائع ومستفيض في نقد النّحاة واللغويين للقرّاء، وكان النّحاة مصيبين فيه تارة، ومجانبين الصّوابَ تارة أخرى.

(1) سورة النساء، الآية (154).

(2) سورة يونس، الآية (35).

(3) سورة النساء، الآية (58).

(4) ابن خالويه، الحجة، 233/1.

الفصل الثالث

وصفُ القرّاء بالوهم، وقراءاتهم بالضعف والقبح والشذوذ وما جرى مجراها

لقد كان لمصطلحات الوهم والضعف والقبح والشذوذ نصيب من نقد النّحاة للقراء، فقد شاعت مثل هذه المصطلحات وكثرت على ألسنة النّحاة واللغويين، في ردّهم لقراءة هؤلاء القرّاء، وقد رافقت هذه الأحكام التقعيد من نشأته.

1.3 مفهوم الوهم والضعف والقبح والشذوذ:

الوهم لغة: يقال وهمت في كذا أي: غلطت فيه[1] ووهم في الصلاة سها[2] وفي لسان العرب: الوهم: من خطرات القلب، والجمع أوهام، وللقلب وهم، وتوهم الشيء تمثله وتخيله[3]، ويختلف الوهم عن الشك والظن فالتردد بين الطرفين إن كان على السواء فهو الشك، وإلا فالراجح ظن: والمرجوح وهم[4]وقد خلط كثير من الباحثين بين الوهم والتوهم، فالوهم هو: خطأ ناتج عن ظنّ المتكلم وتخيله أنّ الكلمة على هذه الحال وهي ليست عليه، أمّا التوهم: فهو ظاهرة لغوية لها قياساتها، ومسوغاتها وعرّفها الفرّاء بقوله: "هو كلّ معنًى احتمل وجهين، ثم فرّقت بينهما بكلامٍ، جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأوّل[5]، وحاول كثير من اللغويين إخراج التوهم من دائرة الغلط، فيقول الزركشي: "ليس المُراد بِالتَّوَهُّمِ الْغَلَطَ بَل تَنْزِيلَ الْمَوْجُودِ مِنْهُ

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (همو) 100/4

(2) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 417/10

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة وهم، 642/12.

(4) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ، الفروق اللغوية، تحقيق بيت الله بيّات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ، 304/1.

(5) الفراء، معاني القرآن، 347/2.

مَنْزِلَةَ الْمَعْدُومِ لِيُبْنَى عَلَى ذَلِكَ مَا يُقْصَدُ مِنَ الْإِعْرَابِ"[1] وبيّن "أبو البقاء الكفوي في الكليات أنّه: "ليس المراد بالتوهّم "الغلط"، بل المراد به: العطف على المعنى"[2]. وقد كان التوهم أسلوباً أو منهجاً في التوفيق بين المخالفة بين القياس والسماع في التراكيب التي حملت عليه[3].

فالوهم أشمل وأعم من التوهم والحمل على المعنى.

أما الضعف، بفتح الضاد وضمها فهو: خلاف القوة[4] وفي الاصطلاح: فقد ورد في التعريفات: "أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحويّ المشهور فيما بين الجمهور، وهو مخل بفصاحة الكلام"[5] والقبح في اللغة هو: ضد الحسن[6] وفي الاصطلاح: " ما تزجر عنه الحكمة، وليس فيه معنى المقدار"[7] أو ما كان منافراً للطبع[8] أمّا الشذوذ فقد ورد في لسان العرب: "شذّ عنه يشذّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور"[9] وفي الاصطلاح: "ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"[10].

---

(1) الزركشي، البرهان، 112/4.

(2) الكفوي، الكليات، 1010/1.

(3) الفقراء، مخالفة القياس الإعرابي، 108.

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1990، دار العلم للملايين، مادة ضعف 1390/4، وانظر ابن منظور، اللسان، مادة ضعف، 203/9.

(5) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ط2، 2003، دار الكتب العلمية، بيروت، ص141.

(6) ابن منظور، لسان العرب، 552/2.

(7) العسكري، الفروق اللغويّة، ت.محمد إبراهيم سليم، 214/1

(8) التهانوي، محمد بن علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، ترجمة جورج زيناتي، ط1، 1996، لبنان ناشرون- بيروت، 524/1.

(9) ابن منظور، لسان العرب، شذذ 410/3.

(10) ابن جني، الخصائص، 99/1.

وإذا تفحصنا المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذه المصطلحات فإنّنا نجدها متقاربة بعض الشيء ويفصلها خط صغير، وهو أنّ "الشاذّ: ما كان مخالفا للقياس وإن كثر وجوده، والنادر: ما لم يخالف القياس مع قلته، أما الضعيف: فيكون قليلاً مخالفاً للقياس، فهو نادر من جهة قلته، وشاذ من جهة مخالفته"[1].

ولعل الرابط بين هذه الأحكام هو الطعن غير القطعي لما قرأه القرّاء من هذا الباب، وأنّ هذه الأحكام قد تتناوب فيما بينها مما يدل على ترادفها أو تقاربها، ومن ذلك قولهم: "يضعف تركها ويقبح"[2] وقولهم: "قبيح ضعيف"[3] وقولهم: "وهذا في القياس رديء، وجاء مثله شاذاً"[4].

2.3 جوانب الوهم والضعف والقبح والشذوذ:

برزت هذه المصطلحات في نقد النّحاة للقرّاء، ومن ذلك: قول الفراء، في حديثه عن قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب بكسر الياء في قوله تعالى: {مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ}[5] (بكسر الياء) إذ يقول: "ولعلّها من وهم القرّاء من طبقة يحيى، فإنّه قلَّ من يسلم منهم من الوهم"[6].

وقول ابن قتيبة: "خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار، وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ولا علم التكلّف، فهفوا في كثير من الحروف وزلوا وقرأوا بالشاذ وأخلوا،

---

(1) الجعفري، كريم عبد الحسين حمود، الوجه الضعيف في النحو، (رسالة ماجستير) جامعة بغداد، 1999، ص11.

(2) سيبويه، الكتاب، 136/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 262/1.

(4) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990، 295/1.

(5) سورة إبراهيم، الآية (22).

(6) الفراء، معاني القرآن، 75/2.

منهم رجل ستر الله عليه عند العوام بالصلاح وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطاً ولا أشدّ اضطراباً منه"[1].

ويقول ابن جني: "لم يؤتَ القوم في ذلك من ضعف أمانه ولكن أتوا من ضعف دراية[2] ويقول الزمخشري "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو[3].

وقد وصفوا عاصماً بالوهم في قراءته لقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ}[4].

إذ قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده: نجّي المؤمنين، بنون واحدة، مشددة الجيم، على ما لم يسمَّ فاعله، والياء ساكنة[5]. قال الفراء: "لا وجه له عندي لأنّ ما لم يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه"[6]. ويرى الطبري أنّ ذلك وهم من عاصم، إذ يقول:" وإنّما حمل عاصما على هذه القرّاءة، أنّه وجد المصاحف بنون واحدة، وكان في قراءته إيّاه إلى ما عليه قراءة القرّاء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف، فظنَّ أنّ ذلك زيادة ما ليس في المصحف، ولم يعرف لحذفها وجها يصرفه إليه"[7]. وتبعه بذلك مكي بقوله: "وإنّما تعلق من قرأ هذه القرّاءة أنّ هذه اللفظة في أكثر المصاحف بنون واحدة"[8].

وذهب الفراء، ومعه بعض اللغويين إلى أنّ المعنى فيه: "نجي النّجاء المؤمنين، فكنّى عن المصدر الذي هو النّجاء"[9] وينقل الزجاج: "أنّ هذا خطأ بإجماع النّحويين

---

(1) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص40-42.

(2) ابن جني، الخصائص، 73/1.

(3) الزمخشري، الكشاف، 171/1.

(4) سورة الأنبياء، الآية (88).

(5) ابن مجاهد، السبعة، 430/1؛ وانظر: الفارسي، الحجة، 259/5.

(6) الفراء، معاني القرآن 210/2.

(7) الطبري، جامع البيان، 18/ 519.

(8) مكي، الكشف، 113/2.

(9) الفراء، معاني القرآن، 210/2.

كلهم"[1]. ويقول الزمخشريّ: "ومن تمحل لصحته فجعله فعل، وقال نجي النّجاء المؤمنين، فأرسل الياء، وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنّجاء، فمتعسف بارد التعسف"[2] ويرى بعض النّحاة: "أنّ إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف"[3].

ويرى الباحث أنّ كثيراً من النّحاة رفضوا صحة هذه القراءة، ولم تلق من الحجج اللغويّة ما يكون فيه تخريج لها، إلا في بعض الوجوه المحجوجة كما سلف، وجانب التوهم في هذه القراءة مقبول، على نحو ما رأى النّحويون.

ورُمي بالوهم، ابن كثير، ونافع، وابن عامر، في قراءتهم لقوله تعالى: {كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ}[4].

إذ قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَابْن عَامر أصحب لَيْكَة في الشعراء وفى (ص) بِغَيْر همز وَالْهَاء مَفْتُوحَة وَلَا ألف[5] وقد رماهم الزمخشري بالوهم في قوله: "من قرأ بالنصب وزعم أن لَيْكَة بوزن لَيْلَة: اسم بلد، فتوهم قاد إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة (الشعراء) وفي سورة (ص) بغير ألف. وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنّما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ، كما يكتب أصحاب النّحو... وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة"[6]، وردوا على ذلك بقولهم: ومَنْ قَرَأَ: "لَيْكَةُ" فَهُوَ اسْمُ الْقَرْيَةِ. وَيُقَالُ: هُمَا مِثْلُ بَكَّةَ وَمَكَّةَ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ[7]. ولعل في قول الزمخشري سالف الذكر بأنّ القصة واحدة، ولا يمكن أن يختلف المعنى فيها- ردّاً

---

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 403/3.

(2) الزمخشري، الكشاف، 132/3.

(3) النجار، محمد عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، 2001، مؤسسة الرسالة، 429/4.

(4) سورة الشعراء، الآية (176).

(5) ابن مجاهد، السبعة 473/1.

(6) الزمخشري، الكشاف، 332/3.

(7) الطبري، الجامع لأحكام القرآن، 134/13.

قويّا يبطل فيه اختلاف الكلمتين، ودليلاً على توهم ابن كثير ونافع وابن عامر، في قراءتهم لهذه الآية.

أخذ كثير من النّحاة على ابن عامر قراءته في قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[1]. ووصفوها بالقبح والضعف، إذ قرأ ابن عامر (زُيّن) مبنيا للمجهول، ورفع (قتل) نائبا عن الفاعل، ونصب أولادهم، وجر شركائهم[2] ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وقد رفض النحويون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، والجار والمجرور، وأجازه الكوفيون في ضرورة الشعر، ومنعه البصريون البتة[3]. وذكر الفرّاء أنّه لم يَعرِف لها وجها[4]. وقال أبو منصور الأزهري: أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنّها لا تجوز[5]. وذهب ابن خالويه إلى أنّه قبيح في القرآن وجائز في الشعر[6]، ووصفها الفارسي بالقبح بقوله: "هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى، ألا ترى أنّه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة، مع اتساعهم في الظروف"[7].

ويرى مكي أنّ: "مَن قَرَأَ هذه القرّاءة بَنصب الْأَوْلَاد وخفض الشُّرَكَاء، فَهِيَ قِرَاءَة بعيدَة، وَقد رويت عَن ابْن عَامر، ومجازها على التَّفْرِقَة بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ بالمفعول، وَذَلِكَ إنّما يجوز عنْد النَّحْوِيين في الشّعر وأكثر مَا يَأْتِي فِي الظروف وَرُوِيَ عَن ابْن عَامر أَنّه قَرَأَ بِضَم الزاى من زين، وَرفع قتل، وخفض الْأَوْلَاد

(1) سورة الأنعام، الآية (137).

(2) انظر ابن مجاهد، ص270.

(3) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003، 349/2.

(4) الفراء، معاني القرآن 357/1.

(5) الأزهري، معاني القرّاءات، 388/1.

(6) ابن خالويه، الحجة، 121.

(7) الفارسي، الحجة للقرّاء السبعة، 3/ 411.

والشركاء، وَفِيه أَيْضا بعد، ومجازُه أَن يَجْعَل الشُّرَكَاء بَدَلا من الْأَوْلَاد فَيصير الشُّرَكَاء اسْما للأولاد لمشاركتهم الْآبَاء فِي النّسَب وَالْمِيرَاث وَالدّين[1].

ويقول الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج، ورُدَّ زَجَّ القُلوصَ أَبِي مَزَادةَ[2].

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء- لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة"[3]. ورغم اتفاق أكثر العلماء على ضعف هذه القرّاءة وقبحها، إلا أنّه وُجِد من دافع عن هذه القرّاءة، وحاول أن يتلمس لها وجها في كلام العرب، فهذا ابن المنير يكيل التهم للزمخشري ويصفه بأوصاف شنيعة؛ بسبب تخطئته هذه القرّاءة، وقد تلمس لها وجها في العربية، فيقول في هامشه على كتاب الكشاف: "وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن كان عسراً، إلا أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عمل، وهو إن لم تكن إضافته غير محضة، إلا أنه شبه بما إضافته غير محضة"[4]. ودافع عنها ابن مالك بقوله[5]:

فصلُ مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب ..... مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

كما دافع عنها أبو حيان، بقوله: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح" [6] وقد استشهدوا بأبيات من الشعر فُصل فيها بين المضاف

---

(1) مكي، مشكل إعراب القرآن، 1/ 272.

(2) الزمخشري، الكشاف، 70/2

(3) الزمخشري، 70/2.

(4) الزمخشري، 69/2.

(5) ابن عقيل، 82/3.

(6) أبو حيان، 229/4.

والمضاف إليه، بغير الظرف، والجار والمجرور، ومن ذلك قول الطرماح[1]:

يَطُفْنَ بِحَوزيّ المَراتعَ لم يَرعْ بِواديه من قَرع القسيَّ الكنائنِ

وقول آخر[2]:

فَزَجَجتُها بمزجّة زجَّ القُلوصَ أبي مَزَاده

إلا أنّ حجج من ردوا على الطعن كانت ضعيفة، فالنّحاة يرون أنّ الإضافة هنا محضة، لا كما يرى ابن المنير[3]. وابن المنير يعترف بعسرها، وبعدها.

وابن مالك انحاز إلى جانب القرّاءات وبنى عليها قواعد حتى وإن كانت شاذّة، وهو هنا يجوّز الفصل بناء على قراءة ابن عامر، دون دليل آخر من سعة الكلام، أما أبو حيان فكان ردّه يتركز على تضعيف الزمخشري في النحو، ومن المعلوم أنّ الزمخشري لم يكن ضعيفا في النحو، بل هو إمام من أئمة النحو واللغة، ولم يكن الوحيد الذي نقد هذه القرّاءة. وأمّا ما استشهدوا به من أبيات فُصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، فإنّ من ضعف هذه القرّاءة لم ينكر مثل هذه الأبيات، بل استشهدوا بها على أنّ الفصل كان لضرورة الشعر، وليس في القرآن ضرورة، وعليه فإنّ الباحث يقف جانب النّحاة في تضعيفهم لهذه القرّاءة نحويا.

وجعلوا من الوهم قراءة حمزة لقوله تعالى: {وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ}[4] فقد قرأ حمزة بتحريك الياء الثانية إلى الكسر[5] وجعلوا ذلك وهماً وضعفاً من القرّاء، قَالَ الفراء: "ولعلها من وَهْم القرّاء طبقة يَحْيَى فإنّه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بِمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ"[6]

---

(1) الطرماح، الحكم بن حكيم بن الغوث بن طيئ، ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، ط2، 1994 ص486.

(2) سيويه، 176/1، البغدادي، الخزانة، 251/2.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 272/4.

(4) سورة إبراهيم، الآية (22).

(5) ابن مجاهد، 362/1.

(6) الفراء معاني القرآن 75/2.

وقال الأخفش: ما سمعت هذا الكسر من أحد من العرب ولا من أحد من النحويين[1]، وقال أبو عبيد: أما الخفض فإنّا نراه غلطا؛ لأنهم ظنوا أن الياء التي في قوله: "بمصرخي" تكسر كل ما بعدها[2] ووصفها الزجاج بأنّها عند الجميع رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجيه ضعيف[3]. قال أبو منصور الأزهري: قراءة حمزة غير جيّدة عندَ جميع النحويين[4]. ووجه الضعف فيها أنّ ياء المتكلم فيها لغتان: الفتح والتسكين، إذا لم يكن قبلها ساكن، فإذا كان قبلها ساكن فالفتح لا غير[5]. وجاء في لسان العرب: "وأصله بمصرخيني، سقطت النون للإضافة، فاجتمع الساكنان، فحركت الثانية بالفتح؛ لأنّها ياء المتكلم، وكسرها بعض القرّاء توهما، وليس بالوجه"[6]، ورغم كثرة المضعفين لهذه القرّاءة إلا أنّها لم تعدم من ينافح عنها، ويدافع عن صحتها، فهذا الفرّاء الذي ضعفها، يحاول أن يلتمس لها وجها في العربية، فيقول: "وقد سمعت بعض العرب يُنشد:

قَالَ لَهَا هَلْ لك يا تافيّ ... قالت لَهُ مَا أنتَ بالمرضِيّ

فخفض الياء من (فِيّ) فإن يك ذَلِكَ صحيحًا فهو مِمَّا يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخر منهما، وإن كَانَ لَهُ أصل فِي الفتح: ألا ترى أنّهم يقولون: لَمْ أره مُذُ اليوم ومُذِ اليوم، والرفعُ فِي الذالِ هُوَ الوجه؛ لأنّه أصل حركة مُذْ، والخفضُ جائز، فكذلك الياء من مصرخيّ، خُفضت ولَهَا أصل فِي النصب"[7] ويقول ابن خالويه: والحجة لمن

---

(1) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، ط1، 1995، ج7، ص198.

(2) أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، ص550.

(3) الألوسي، ج7، ص198.

(4) الأزهري، معاني القراءات، 62/2.

(5) النحاس، إعراب القرآن، 231/2.

(6) ابن منظور، اللسان، مادة صرخ ، 33/3.

(7) الفراء، معاني القرآن، 76/2.

كسر: أنّه جعل الكسرة بناء لا إعرابا. واحتج بأنّ العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح عليهم أخف[1].

إلا أنّ هذا الدفاع كان ضعيفاً، ولم يأت بأدلة شافية على صحة هذه القراءة، وخاصة أنّ كثيراً ممن دافع عن القراءات، كان يدافع عنها من منطلق أنّها متواترة، وأنّ الطعن فيها طعن في القرآن؛ ولذلك حاولوا وبكل ما أوتوا من قوة الدفاع عن القراءات ولو بحجج ضعيفة؛ وبهذا فالدراسة ترى ما يراه النّحاة من توهم القارئ أنّ الباء جارة، وأنّ الياء من أصل الكلمة فكسر.

ووصفوا ابن عامر بالوهم والضعف أيضا في قراءته لقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[2].

فقرأ ابن عامر وَحده ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[3] بِنصب النُّون[4].

وذهب سيبويه إلى تضعيف هذه القرّاءة بقوله: "واعلم أنّ الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع... وقد يجوز الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام"[5].

ومنع الفرّاء أن تكون نصبا؛ لأنّها مردودة على يقول[6] ووصفها ابن مجاهد بالغلط تارة[7] وبالوهم تارة أخرى[8]. ويقول ابن فارس: "ومما يدل على امتناع النصب في قوله (فيكون)، أنّ الجواب بالفاء مضارع للجزاء، يدل على ذلك أنّه

---

(1) ابن خالويه، الحجة، 203.
(2) سورة البقرة، الآية (117).
(3) سورة البقرة، الآية (117).
(4) ابن مجاهد، السبعة، 169/1.
(5) سيبويه، 423/1.
(6) الفراء، معاني القرآن، 74/1.
(7) ابن مجاهد، السبعة، 169/1.
(8) ابن مجاهد، السبعة، 206/1.

يؤول في المعنى"[1]. ويرى مكي: أنّ النصب فيه بعد في المعنى[2] ويفسر العكبري ذلك بإسهاب إذ يقول: "الجمهور على الرفع عطفاً على يقول، أو على الاستئناف، أي فهو يكون، وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما أنّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنّما المعنى على سرعة التكوّن، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود، لأنّ الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشئ، لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله "أسمع بهم وأبصر" وكقوله "فليمدد له الرحمن".

والوجه الثاني أن جواب الأمر لابدّ أنْ يخالف الأمر إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان وتقول، اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فأمّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشئ لا يكون شرطاً لنفسه[3].

ويتلمس ابن زنجلة مخرجا لابن عامر، بقوله: "قَرَأَ ابْن عَامر {فَيكون} نصب، كَأَنَّهُ ذهب إِلَى أَنه الْأَمر تَقول أكْرم زيدا فيكرمك"[4] كما حاول أبو حيان الدفاع عن ابن عامر بقوله: "هذه القرّاءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد، قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن. وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنّها لحن، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى"[5].

---

(1) ابن فارس، الحجة، 203/2.

(2) مكي، مشكل إعراب القرآن، 109/1.

(3) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط1، مطبعة الباني الحلبي، مصر، 35/1.

(4) ابن زنجلة، حجة القرّاءات،111/1.

(5) أبو حيان، البحر، 586/1.

ولعل في حجج من دافعوا عن قراءة ابن عامر وهناً، وضعفاً، فابن زنجلة يكاد يصرح بوهم القارئ، إذ يقول: "نصب، كَأَنَّهُ ذهب إِلَى أَنّه الْأَمر"[1] وكلامه يوحي بأنّ الأمر اختيار من ابن عامر.

أمّا أبو حيان فلم يتعرض للقرّاءة من الجانب اللغوي، إنّما كان تركيزه على فصاحة القارئ؛ كونه عربياً، وعلى جانب الرواية التي يرى تواترها، وكفر من غلطها، وقد بينت الدراسة أنّ النّقد اللغوي طال من هم أكثر فصاحة من ابن عامر، وخلصت بنتيجة مفادها :أنّ القرّاءات سواء أكانت سبعية أم غير سبعية، لا يشترط فيها التواتر، وهذا ما قاله علماء السلف، وعليه فالردود ليست كافية لإثبات صحة القراءة لغويّاً.

وقد وصف النّحاة بالضعف قراءة الحسن البصري في قوله تعالى: **{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}**[2].

إذ قرأ الحسن ورؤبة (الحمد) بكسر الدال، أتبعا الكسر الكسر[3] وضعفوا قراءة إبراهيم بن عبلة بضم اللام، أتبع الضم الضم[4] فيقول الأنباري: "وأما قراءة من قرأ: **{ الْحَمْدُ لِلَّهِ }**[5] بكسر الدال وقراءة من قرأ: **{ الْحَمْدُ لِلَّهِ }**[6] بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس: أمّا شذوذهما في الاستعمال فظاهر، وأمّا ضعفهما في القياس فظاهر أيضا: أمّا كسر الدال فإنّما كان ضعيفا لأنّه يؤدّي إلى إبطال الإعراب، وذلك لا يجوز، وأما ضم اللام فإنّما كان ممتنعا؛ لأنّ الإتباع لمّا كان في الكلمة الواحدة قليلًا ضعيفًا، كان مع الكلمتين ممتنعا البتة؛ لأنّ المنفصل لا يلزم لزوم المتصل، فإذا كان في المتصل ضعيفا، امتنع في المنفصل

---

(1) ابن زنجلة، حجة القرّاءات، 111/1.

(2) سورة الفاتحة، الآية (2).

(3) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، 18.

(4) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، 18.

(5) سورة الفاتحة، الآية (2).

(6) سورة الفاتحة، الآية (2).

البتة؛ لأنّه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز؛ لأنّ حركة الإعراب لا تلزم؛ فلا يكون لأجلها إتباع[1].

ودافع الفرّاء عنهم وعن قراءتهم بقوله: "أما من خفض الدال من «الْحَمْدُ» فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إِبِلٍ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم. أمّا الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثلُ: الحُلُم والعُقُب.

ولا تُنْكرن أن يُجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام"[2]. وقد علل الدرس النحوي الحديث هذه القراءة بما يُسمّى بالمماثلة الصوتيّة، إذ تأثّر الصوت الأول بالثاني تأثراً كُليّاً[3].

فلا تعدو أن تكون القضية صوتيّة، للفرار من الكسر وبعده ضم، أو المماثلة الصوتيّة وتأثر الأصوات بعضها ببعض، فالمناسبة – في رأي- ابن الصائغ أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول[4].

فالعربية تحرص على الانسجام الصوتي والإتباع حرصها على الإعراب[5]، ومن ذلك أنّ العرب تحذف نون الإعراب في حالة الرفع منعاً لتوالي الأمثال، كما في قوله تعالى: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}[6]، ولكنّهم لا يحذفون النون إذا كانت دالّة على نسوة أو توكيد، فإذا اجتمعت نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة فصلوا بين هذه النونات بألف، ولم يحذفوا أيّاً منها. وإذا كان حذف الحركة الإعرابيّة جائزاً عند

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 739/2.

(2) الفراء، معاني القرآن، 3/1.

(3)انظر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء، ص132-138.

(4) السيوطي، الإتقان، 296/3.

(5) عبده الراجحي، اللهجات العربيّة، 267.

(6) سورة الانشقاق، الآية (19).

العرب، إذ كان صفةً قبليّةً لبعض قبائل العرب، كتميم[1]. وجاء شعرٌ كثير شاهدٌ على حذف الحركة الإعرابيّة، كقول امرئ القيس[2]:

فَالْيَومَ أَشْرَبْ، غَيرَ مُسْتحقبٍ إثْمَـــاً مِن اللهِ ولا وَاغِـــلِ

فإذا كان ذلك جائزاً فإنّ تغيّر الحركة لمناسبة الصوت جائز أيضاً.

وأنكر كثير من اللغويين على حمزة قراءته لقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}. إذ قرأ حمزة (والأرحامِ)، بالخفض، عطفاً على الضمير المخفوض بالباء، و وقرأ الجمهور (والأرحامَ) بالنصب[3]. وقد أحدثت هذه القراءة خلافا كبيراً بين النّحاة[4].

جعلت كثيراً يرفض هذه القراءة ويصفها بالقبح، وذلك لأنّ حمزة في هذه القراءة، عطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فسيبويه يرى أنّه من القبح أن يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فيقول: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ"[5] ووصفها الفراء بالقبح في حديثه عن جر الأرحام، فيقول: "وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ[6] وحكى أبو علي الفارسيّ أنّ المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بالجر، لأخذت نعلي ومضيت[7].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب، 109/1.

(2) امرؤ القيس، الديوان، ص141. وهي في الديوان فاليوم أسقى ولا شاهد فيها. وانظر البغدادي، خزانة الأدب، 354/8.

(3) ابن مجاهد، السبعة، 226؛ وابن الجزري، النشر، 227/2.

(4) وهي من المسائل الخلافيّة بين البصريين والكوفيين، التي ذكرها الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، انظر الأنباري، الأنصاف، ج379/2.

(5) سيويه، 381/2.

(6) الفراء، معاني القرآن، 252/1.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام البيان، 3/5؛ والشوكاني، فتح القدير، 480/1.

وجعل الزجاج هذا الخطأ اللغويّ مؤدّيا إلى حرمة شرعية، إذ المعنى فيه هو القسم بالأرحام، وهو محرّم شرعاً فيقول: "فأمّا الجر في الأرحام، فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر. وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا، بآبائكم) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا؟[1] ومنعه ابن السراج: وأمّا المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر، لا يجوز أن تقول: مررت بكِ وزيدٍ؛ لأنّ المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه، فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجزْ أن يعطف عليه[2].

ويعلل الزمخشري ضعفها بقوله: "لأنّ الضمير المتصل متصّل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: مررت به وزيدٍ، وهذا غلامه وزيدٍ ، شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز. ووجب تكرار العامل ، كقولك: مررت به وبزيد"[3].

يورد الأنباري بعضاً من الحجج التي احتجّ بها البصريون، تمنع العطف على الضمير المجرور، دون إعادة الجار، فيقول: "احتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز؛ وذلك لأنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور –والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب –فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسمِ عَلَى الحَرْفِ لا يجوز.

ومنهم من تمسّك بأن قال: إنّما قلنا ذلك؛ لأن الضمير قد صار عوضًا عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنّهم يقولون "يا غلام" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنّما اشتبها لأنّهما على حرف واحد، وأنّهما يكملان الاسم، وأنّهما لا يُفْصَلُ بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك الاسم المظهر.

---

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 6/2.

(2) ابن السراج، الأصول، 119/2.

(3) الزمخشري، الكشاف، 1/ 462.

ومنهم من تمسك بأن قال: أجمعنا على أنّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال "مررت بزيدٍ وكَ" فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال "مررت بِكَ وزَيْدٍ" لأنّ الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا، فلا يجوز أن يكون معطوفًا عليه" [1].

ويقف ابن جنّي مدافعا عن هذه القراءة فيقول: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب، وأخف، وألطف؛ وذلك أنّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنّني لم أحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنيّ قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها[2]. ويبين الجياني ضعف حجج من منع العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار فيقول: "وللملتزمين إعادة الجار حجتان: **إحداهما:** إنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين.

الثانية: أنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلّ واحد منهما محل الآخر. وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف إلا مع الجار، وكلتا الحجتين ضعيفة:

أمّا **الأولى** فيدل على ضعفها أنّ شَبَهَ ضمير الجرّ بالتنوين لو منع من العطف عليه، لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يؤكد، ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما.

وأما **الثانية:** فيدل على ضعفها أنّه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف، والمعطوف عليه –يعني في محل الآخر– شرطًا في صحة العطف لم يجز "رب رجل وأخيه"، ولا "أي فتى هيجاء أنت وجارها"، ولا "كل شاة وسخلها بدرهم"، ولا: الواهب المائة الهجان وعبدها، ولا "لا رجل وامرأة في الدار"، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وتأخير ما عطفت عليه كثيرة. فكما لم يمتنع فيها العطف

---

(1) الأنباري، الإنصاف، 382/2.

(2) ابن جني، الخصائص، 286/1.

لا يمتنع في نحو "مررت بك وزيد". وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز [1].

وتصدى للدفاع عن هذه القراءة أبو حيان إذ يقول: "والقراءة الثانية في السبعة: تساءلون به والأرحام، أي: وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة.

ومن ادّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة، فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر[2]:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوْطُ نَفَانِفِ

وَقَالَ آخَرُ[3]:

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ[4]

ووصف من ضعّف هذه القراءة بأوصاف لا تليق بهم، وخاصة ابن عطية والزمخشري، فيقول: "وأما قول ابن عطية: ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه. إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة، الذين تلقوا القرآن من فيّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت. وأقرأ الصحابة أبيّ بن كعب، عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنّه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم"[5] والغريب أنّ أبا حيان

---

(1) ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أمّ القرى، ط1، 63/1.

(2) البغدادي، الخزانة، 125/5.

(3) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1، 1980، 148/1.

(4) أبو حيان، البحر، 387/2.

(5) أبو حيان، البحر، 500/3.

في إعرابه لقوله تعالى: {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا }[1] يمنع أن تكون (مثلها) معطوفة على (منها)؛ لعدم إعادة الجار فيقول: "وأما عطف (مثلها) على الضمير المجرور في (منها) فيضعف لعدم إعادة الجار"[2]. ويقول في موضع آخر: "وإضافة الإله إلى يعقوب فيه دليل على اتحاد معبود السائل والمجيب لفظا. وفي قوله: (وإله آبائك) دليل على اتحاد المعبود أيضا من حيث اللفظ، وإنّما كرر لفظ (وإله)؛ لأنّه لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة جاره، إلا في الشعر"[3].

وتبقى الآراء في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مسألة خلافية بين النّحاة ولكل فريق منهما حججه وبراهينه، ونتج عن ذلك أفرقة ثلاثة تجاه قراءة حمزة في الآية السابقة، الفريق الأول منع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وضعّف قراءة حمزة، وفريق منع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وخرّج قراءة حمزة على وجوه إعرابيّة أخرى، وفريق أجاز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وأجاز قراءة حمزة. وتبقى الوجوه الثلاثة مقبولة، ومتفقة مع طبيعة اللغة، ومن الخطأ رمي النّحاة الذين ضعفوا هذه القراءة بأوصاف لا تليق بهم، أو تخطئتهم بنقدهم لتلك القراءة.

وقد جاءت الأحكام النقديّة في هذا الفصل متنوعة بين الوهم، والضعف، والقبح، والشذوذ، وجمع النّحاة في بعض الأحيان، بين حكمين أو أكثر، وكأنّهم كانوا يرون فيها شيئاً من الترادف، متجاهلين ما بينها من فروق دقيقة، فكانوا يقولون ضعيف قبيح أو قبيح شاذّ، ومثل هذه التعابير كثيرة عندهم، واقترنت هذه الأحكام بأحكام اللهجات العربية ولغاتها، فقد وصفت بعض اللهجات بأنّها ضعيفة أو قبيحة أو شاذّة، وجاء القرّاء في قراءاتهم بمثل هذه اللغات فوصفت القراءة بمثل ما وصفت به اللغة.

---

(1) سورة البقرة، الآية (106).

(2) أبو حيان، البحر، 552/1.

(3) أبو حيان، البحر، 642/1.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي حاولت أن تبرّز ظاهرة نقد النحاة للقرّاء والطعن فيهم، ومظاهر هذا النقد، وأسبابه، وتوضيح جوانب النقد ومصطلحاته التي استخدمها النّحاة في نقدهم لهذا القارئ أو ذاك، وإظهار ما نتج عن ذلك من خلاف بين العلماء حول هذا النقد– توصلت الدراسة إلى ما يلي:

نشأ النّقد والتغليط اللغوي مبكراً، في بيئات عربيّة لعربٍ خُلَّص، موثوق بعروبتهم، ابتداء من عصور ما قبل الإسلام، إلا أنّه كان نادراً في ذلك العصر، ثم ازدهر بعد ذلك في عصر صدر الإسلام؛ لدخول غير العرب في البيئات العربية بعد اعتناقهم الإسلام، وبلغ النقد اللغوي أوجه في العصور التي تليه، ولم يقتصر النقد اللغوي على القراءات القرآنية فحسب.

بدأ نقد القرّاء في المراحل الأولى للتنزيل وقام به مجموعة من الصحابة رضوان الله عليهم، كعائشة وابن عباس وسعد بن أبي وقاص، رضي الله عنهم، وتبعهم في ذلك بعض التابعين، وبعض المفسرين، وبعض الفقهاء، وبعض المحدِّثين وعلماء الرجال، والجرح والتعديل، ولم يقتصر نقد القرّاء على النّحاة واللغويين.

انطلق النّحاة في نقدهم للقرّاء من محورين رئيسين هما: ضعف سند الرواة وتشكيكهم في صحة روايتهم عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم– سواء أكانوا من السبعة أم من غيرهم، والمحور الآخر، ضعف القرّاء في النحو والجانب اللغويّ، وعدم معرفتهم بمجاري العرب وأساليبهم، مما انطبع على قراءاتهم بالغلط، واللحن، والضعف، والشذوذ، والوهم.

ثمة فرق بين القرآن والقراءة، فهما حقيقتان ومتغايرتان، وإنّ الطعن في القرّاء، والقراءات لا يعني بأي حال من الأحوال الطعن في القرآن الكريم أو التقليل من شأنه، بل إنّ مكانة القرآن الكريم محفوظة عند النّحاة وعند غيرهم، ولا يقول بذلك أحد من المسلمين، فهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومنزه عن الخطأ والطعن.

إنّ القراءات القرآنية السبعية، والعشريّة وغيرها من القراءات، لا يشترط فيها التواتر، ولا يكون التواتر في كل حرف فيها – كما هو شائع عند كثير من

المتأخرين، ولم يقل السلف بتواترها جميعها عن الرسول- صلى الله عليه وسلم-، بل هي متواترة عن القرّاء، والقراء ليسوا منزهين عن الخطأ، والخطأ فيها وارد، وعليه فإنّ اتهام النّحاة الذين نقدوا القرّاء بالكفر والفسوق أمر مردود، لا دليل عليه.

إنّ القرآن الكريم لم يأت ليكون كتاب نحو، أو لغة، إنما كان كتاب هداية بلغة العرب ولا يعني ذلك أنّه حصر لغة العرب جميعها وأساليبها كلها، فليس من المنطق اللغوي أن نجعل ما ورد فيه هو اللغة، ونخرج من اللغة كل أسلوب لم يرد في القرآن كما يرى بعض المعاصرين.

لكل علم من العلوم طبيعته الخاصة التي يختلف فيها عن العلوم الأخرى، فما يصلح لهذا العلم قد لا يصلح لذاك، وهناك فارق بين علم النّحو وعلم القراءات، فما يكون صحيحا في علم القراءات قد لا يكون صحيحا في علم النّحو، وعليه فعلم النّحو علم مستقل بذاته له من القواعد والمقاييس ما لا ينطبق ولا يتوافق مع علم القراءات.

إنّ هناك فرقاً بين النّحو العربي واللغة العربية، فالنّحو: هو القواعد والقوانين التي تنظم اللغة، وتحفظها من الانحراف، فليس بالضرورة أن تشمل جميع عناصر اللغة، ولو حاول النّحاة ذلك لأدّى بهم إلى فوضى عارمة لا يستطيعون السيطرة عليها؛ فيفسد بذلك علم النّحو ويصبح وجوده كعدمه.

إنّ تضعيف بعض القراءات، أو تغليطها أو تلحينها، لا يعني أنّها خارجة عن كلام العرب، فقد تكون لغة لبعض العرب الموثوق بفصاحتهم، إلا أنّها لا تقوم على الكثير المستفيض، فلا ترقى لتكوّن قاعدة مستقلة، وهذا الاستغناء لم يكن من النّحاة إلا للمحافظة على اللغة والتخلص من الفوضى التي قد تنتج عن قبول كل ما نطق به العرب، وقد سبقهم عثمان رضي الله عنه بحرق قراءات قرآنية صحيحة، تتصل بسندها إلى النبي عليه السلام؛ ليمنع الفوضى والخلاف بين المسلمين .

إنّ القول بتكفير النّحاة الذين نقدوا القراءات أو تفسيقهم أمر فيه تناقض كبير، إذ إنّ النحاة ليسوا منعزلين عن القرّاء، فكثير من النّحاة قرّاء وكثير من القرّاء نحاة، وقد اشتركوا في طعنهم للقرّاء والقراءات، فالقارئ الذي انتقد قراءة غيره إذا كفّر أو فسّق فكيف تقبل قراءته؟

استعمل النّحاة مصطلحي الغلط والخطأ في نقدهم للقرّاء، وتقويمهم لبعض القراءات القرآنية بصيغ عدة، مثل: غلطوا، ويغلطون، وهو منهم غلط، وغلِطَ، وأخطأ، ومخطئ، وهو خطأ منه، وهو خطأ منهم، و في جوانب لغوية عديدة: صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلاليّة، ناسبين الغلط والخطأ للقراء أنفسهم .

شاع على ألسنة النّحاة واللغويين في نقدهم للقرّاء مصطلح اللحن، بصيغه المختلفة، مثل: لاحن، يلحنون، ومن اللحن عندهم، واختلف مفهوم اللحن عن مفهومي الغلط والخطأ.

من المصطلحات التي ظهرت على ألسنة النّحاة، في نقدهم للقرّاء، الوهم، والضعف والقبح والشذوذ، وقد تعددت صيغ هذه الأحكام مثل: وهم وأوهموا، وتوهموا، وتوهم، وهو ضعيف، ولغة ضعيفة، وقبيح، ومن القبح، وشاذّ، ووردت هذه المصطلحات مجتمعة في وصف النّحاة للقرّاء والقراءات.

ظهر في متن الرسالة آراء ظاهرها التناقض، فقد كان كثير من اللغويين ينقدون القرّاء والقراءات، وفي موضع آخر يدافعون عن القرّاء والقراءات، ويكيلون اللوم على من نقدهم، أو تعرض لهم، فتوصي الدراسة بدراسة هذا الموضوع ، والوقوف على أسبابه.

ولله الحمد من قبل ومن بعد

المصادر والمراجع

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990،

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **معاني القراءات**، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض القوزي، ط1، 1993.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، ط1، 1995.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، ط1، 2003

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985.

الأنصاري، أحمد مكي، **سيبويه والقراءات**، دار المعارف، 1972.

أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللّغويّة**، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، د.ط د.ت.

أنيس، إبراهيم، **من أسرار العربيّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5، 1975م.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **التاريخ الكبير**، طبعة دار المعارف العثمانية، تحت مراقبة محمد عبد المعين خان، د.ط، د.ت.

البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422ه.

بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 1998م.

البعيمي، إبراهيم بن سليمان، **المنصوب على التقريب**، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، طبعة السنة التاسعة والعشرون، 1418ه.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

التهانوي، محمد بن علي الفاروقي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، ترجمة جورج زيناتي، لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، 1998.

الجرجانيّ، أبو أحمد عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه عبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003.

الجرجاني، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى د.ط، د.ت.

الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **غاية النهاية في طبقات القرّاء**، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره ج. برجستراسر، ط1، 1351ه.

الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1999.

الجعفري، كريم عبد الحسين حمود، **الوجه الضعيف في النحو**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد،1999.

أبو جناح، صاحب جعفر، **الظواهر اللغويّة في قراءة الحسن البصري**، دار الفكر، عمان، ط1، 1999م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط3، 1989.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، ط1، 2005.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، **المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: إبراهيم محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396ه.

ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986.

ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، **تهذيب التهذيب**، دار المعارف النظامية، الهند، ط1.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة – بيروت، 1379ه.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق: يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م .

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الرسالة، ط1، 2000.

الدمياطي، أحمد بن محمد البنا، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

ذو الرمة، أبو الحارث غيلا بن عقب بن مسعود، **ديوان ذي الرمة**، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1995م.

الراجحي، عبده، **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسن بن الحسين، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420ه.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988.

الزرقاني، محمد عبدالعظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، مطبعة عيسى البايي الحلبي، ط3.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، 1957.

الزمخشري، جار الله محمود عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1997.

ابن زنجلة عبدالرحمن بن محمد ، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط5، 1997.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط3، 1982.

السامرائي، فاضل، **الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، ط2، 2007،

السخاوي، أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد، **جمال القرّاء وكمال الإقراء**، تحقيق: مروان العطيَّة، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1997.

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968.

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990.

السليسلي، محمد بن عيسى، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق الشريف عبدالله علي الحسيني، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م.

السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

السنيكي، زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، دار الكتب العلميّة، ط1، 2002.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قمبر، **الكتاب**، عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1988.

السيد، إبراهيم يوسف، ظاهرة إسكان المتحرك في أواخر الكلمات بين القراء والنّحاة، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، م2، ع4، تشرين أول، 2006.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط1، 1965.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي**، جامعة أم القرى، 2005م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، 1980م.

أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، **المرشد الوجيز**، تحقيق: طيّار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975.

أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، **إبراز المعاني من حرز الأماني**، دار الكتب العلمية.

شاهين، عبدالصبور، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء**، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1987.

الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2005م.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق أحمد عزو عناية، قدم له خليل الميس، وولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط1، 1999.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **نيل الأوطار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1993.

صالح، عبدالله خلف ورفيقه، تخطئة الفرّاء للقراء –دراسة لغوية ونحوية–، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة**، مجلد (14)، عدد (6)، 2007.

الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، **غيث النفع في القراءات السبع**، أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004.

ضيف، شوقي، المدارس النّحوية، طبعة دار المعارف، ط7، د.ت.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان من تأويل آي القرآن**، دار الرشاد، بيروت، 1988.

طرفة، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري، **ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، 2002.

الطرماح، الحكم بن حكيم بن الغوث بن طيئ، **ديوان الطرماح**، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، ط2، 1994.

أبو الطيب، عبدالواحد بن علي، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، 1974.

عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1967.

عبدالتّواب، رمضان، **فصول في فقه اللغة**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994.

عبدربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1404ه.

عتيق، عبدالعزيز، **تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

العسكري، أبو هلال بن عبدالله بن سهل، **الفروق اللغويّة**، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، تحقيق: محمد إبراهيم سليم.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ، **الفروق اللغوية**، تحقيق بيت الله بيّات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412ه

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1، 1980.

عضيمة، محمد عبدالخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث القاهرة، د.ط، د.ت.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق، بن غالب بن عبد الرحمن، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422ه.

ابن عقيل بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت–لبنان، ط1، 1996.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط1، مطبعة الباني الحلبي، مصر.

العَكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، حققه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.

عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عن العرب**، دار المعارف، القاهرة، 1971م.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، **الصاحبي في فقه اللغة**، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشبلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق مهدي مخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

الفرزدق، همّام بن غالب بن صعصعة، **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.

الفقراء، سيف الدين طه، مخالفة القياس الإعرابيّ في باب العطف بين الغلط والتأويل، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد86، حزيران، 2014.

الفقراء، سيف الدين طه، **من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب**، بحث مقبول للنشر، 2015، مجلة جامعة الشارقة، ص2.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **الشعر والشعراء**، دار الحديث، القاهرة، 1423ه.

القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، **جمهرة أشعار العرب**، حققه وضبطه محمد علي البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر؛ **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964.

القيرواني، محمد بن جعفر القزاز، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، حققه وقدم له رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.

الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، **تفسير الماتريدي، تأويلات أهل السنة**، تحقيق مجدي باسلوم، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أمّ القرى، ط1.

المبرد، أبو العباس محمد بن اليزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى البغدادي، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400ه.

مجدي، وهبي، ورفيقه، **معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب**، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984.

المحيسن، محمد محمد محمد سالم، **القراءات وأثرها في علوم العربية**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1984.

المحيميد، ياسين جاسم، **تلحين النحويين للقراء**، مؤسسة ريّان للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكنـــدي، **الـــديوان**، اعتنـــى بـــه عبـــدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط2، 2004.

المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى، **الموشح في مآخـــذ العلمـــاء على الشعراء**، تحقيق محمد حسين سمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.

مرعي، عبدالقادر مرعي العلي الخليل، **المصطلح الصوتي عنـــد علمـــاء العربيّـــة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، جامعة مؤتة، ط1، 1993.

مكي، مكي بن أبي طالب القيسي، **الرعاية**، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمّان، 1984.

مكي، مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القـــراءات الســـبع وعللهـــا وحججها**، تحقيق محي الدين رمضان، دار الرسالة، مصر، 1984.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، **لســـان العـــرب**، دار صادر بيروت، ط3، 1994.

الموسى، نهاد، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، **مجلة الأبحاث**، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، كانون الأول 1971.

الموسى، نهاد، **في تاريخ العربيّة**، د.ن، د.ط، 1976.

النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط1، 2001، مؤسسة الرسالة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت، ط1، 1421ه،

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، **معاني القـــرآن**، تحقيق محمد علي الصابوني،جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409ه،

ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.